



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس الأعيان

محضر الجلسة الرابعة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى لجلس الأمة الثاني عشر  
المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس الواقع في ٢٤ / ذو  
القعدة / ١٤١٤ هجرية الموافق ٥ / ٥ / ١٩٩٤ ميلادية

الجلد ( ٣١ )

العدد ( ٤ )

### - جدول الأعمال -

الصفحة

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢- الاجازات والاعتذارات :

أ- طلب معذره مقدم من دولة الدكتور عبد السلام اجمالي .

ب- طلب معذره مقدم من دولة السيد احمد عبيدات .

مكتبة الأعيان

## الصفحة

ج- طلب معذره مقدم من معالي السيد احمد الطراونه .

د- طلب معذره مقدم من معالي السيد مروان الجمود .

هـ- طلب معذره مقدم من معالي السيد كامل الشريف .

و- طلب معذره مقدم من معالي الدكتور سعيد التل .

ز- طلب معذره مقدم من معالي الدكتور جواد العناني .

ح- طلب معذره مقدم من سعادة السيد احمد السعود العدوان .

ط- طلب معذره مقدم من سعادة السيد سامي مقال الفايز .

ي- طلب معذره مقدم من سعادة الشيخ مشهور ابو تايه .

٣- أ- استكمال البحث في مشروع قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٩٣ ، ٤

ابتداء من للماده ( ٧ ) .

ب- تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم ( ٩ ) تاريخ ٢٠ / ٤ / ١٩٩٤ ، بشأن

القانون المؤقت رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٨٢ ، قانون المالكين والمستأجرين .

( أجل للجلسة القادمة ) .

٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

( عينت يوم الاثنين الموافق ٩ / ٥ / ١٩٩٤ ) .

## محضر الجلسة :

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق ٥ / ٥ / ١٩٩٤ ميلادي ، عقد مجلس الأعيان جلسته الرابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :

وتغيب بمعذره من الأعضاء السادة :

أ- دولة الدكتور عبد السلام الخالجي .

ب- دولة السيد احمد عبيدات .

ج- معالي السيد احمد الطراونه .

د- معالي السيد مروان الجمود .

هـ- معالي السيد كامل الشريف .

و- معالي الدكتور سعيد التل .

ز- معالي الدكتور جواد العناني .

ط- سعادة السيد سامي مقال الفايز .

ي- سعادة الشيخ مشهور ابو تايه .

وحضر من الحكومة :

١- معالي الدكتور منن ابو نوار :

نائب رئيس الوزراء .

٢- معالي السيد طاهر حكمت : وزير

العدل .

٣- معالي الدكتور عبدالله عويدات :

وزير الشباب .

٤- معالي الدكتور هشام الخطيب :

وزير المياه والري .

٥- معالي الدكتور محمد الصقور :

وزير التنمية الاجتماعية .

٦- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير

التموين .

٧- معالي الدكتور خالد الزعبي :

وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٨- معالي الدكتور أمين محمود :

وزير الثقافة .

٩- معالي الدكتور عبد الرزاق

النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

دولة رئيس المجلس :



مكتبة عبد الوهاب



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة .

جدول الأعمال :

السيد الأمين العام :

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس  
الكريم على اعفاء السيد الأمين العام من  
التلاوة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات :

هناك طلبات اعتذار مقدمه من اصحاب  
الدولة والمعالى والسعادة الاعضاء  
السادة :

١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي .

٢- دولة السيد احمد عبيدات .

٣- معالي السيد احمد الطراونه .

٤- معالي السيد كامل الشريف .



٩- سعادة السيد مشهور ابو تايه .

دولة رئيس المجلس :

اخذنا علماً وشكراً .

السيد الأمين العام :

٣: أ- استكمال البحث في مشروع

٥- معالي الدكتور سعيد التل .

٦- معالي الدكتور جواد العبادي .

٧- سعادة السيد احمد المنعرج

البلدان

٨- سعادة السيد سامي الفايه .

محضر الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى المتقدمة في ١٩٩٤/٥/٥ م ٥

دولة رئيس المجلس : للمادة ( ٧ )

اوصت اللجنة بالموافقة عليها كما جاءت من  
مجلس النواب وفيها فقرات والفقرات التي  
اوصت اللجنة بالموافقة عليها كما جاءت من  
النواب ( أ ) ، ( ب ) ، ( ج ) . هل لأحد  
ملاحظة ، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

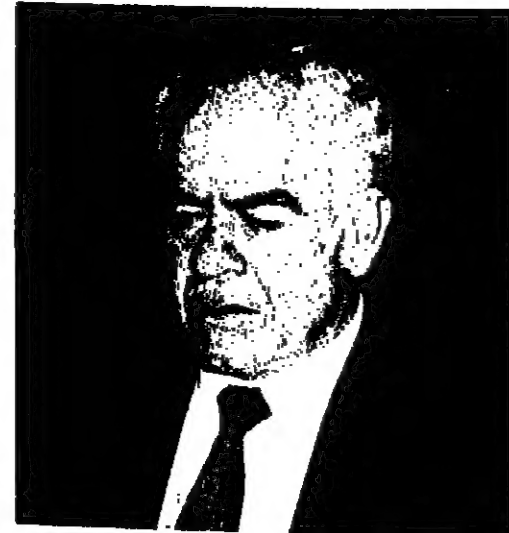


السيد ذوقان الهنداوي : نحن في المرحه  
الماضي سيدي الرئيس وصلنا في الفقره  
السادسه الى نهاية ( أ ) . و ( ب ) ،  
( ج ) بعدها لم تبحث . فمطلبنا تفضل معالي  
المقرر الاتفاق ان لا نتكلم الا في المواد التي  
فيها خلاف فيها اكثر من وجهه نظر او في  
مواد أخرى قد يرى اي عين الارتهاء .

الحقيقه في عندي نقطه حول الفقره  
( ب ) من الماده ( ٦ ) : يشترط في اعضاء  
مجلس الاداره من ممثلي الجهات المنصوص  
عليها في الفقره ( أ ) ، يعني ممثلين للوزارات  
من هذه الماده ان يكونوا من ذوي الخبرة

قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٩٣ ،  
ابتداء من الماده ( ٧ ) .

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ  
سالم مساعده سيكون مقرر اللجنة القانونية في  
هذا اليوم بسبب ووعكه صحبه الممت معالي  
المقرر الاستاذ احمد الطراونه عفاه الله وشافاه .  
تفضل معالي الاستاذ سالم مساعده .



السيد سالم مساعده مقرر اللجنة  
القانونية : شكراً دولة الرئيس واتمنى الشفاء  
العاجل لمعالي المقرر ليفهمي من الاستمرار في  
هذا الموضوع ،، وصلنا في الجلسة السابقة الى  
بداية الماده ( ٧ ) وكان المجلس الكريم قد قرر  
اعفاء المقرر من تلاوة النصوص القانونية او  
المواد القانونية الا ما كان هناك اختلاف فيها  
بين مجلس النواب ومجلس الاعيان او اذا  
اثارها احد الزملاء الاعيان ، فجرباً على  
القاعدة نفسها فالماده ( ٧ ) موافقة كما وردت  
من مجلس النواب .

هكذا منذ لأصل

والاختصاص .

ممثلين للوزارات يشترط هذا القانون لاقتراح ان يكون من ذوي الخبرة والاختصاص .

الحقيقة ان الوزارات اختصاصاتها مختلفة ومتعددة ولا يوجد وزارة بنفس اختصاص الوزارة الأخرى لهذا الشرط عادة رد عن على من يعين بصفاتهم الشخصية في مجالس الاداره ولا يرد على ممثلي الوزارات المختلفة . اريد انا من وزارة الزراعة ، وزارة البلديات يجب أن تكون مختص في المواصفات والمقاييس ؟

الحقيقة بقاء هذا الشرط قد يحرم مجلس الاداره من ممثلي الوزارات المختلفة وبهذه المناسبة في القوانين الأخرى هذا النص لا يرد على ممثلي الوزارات والدوائر ، يرد على من يعين في مجالس الاداره بصفاتهم الشخصية ان يكونوا من ذوي الخبرة والاختصاص .

فعلماً عندما نريد ان نطلب من اي وزارة ونقول لها ابعتنا لنا واحد مختص في المواصفات والمقاييس ولا يوجد مختصين اصلاً هذا الاختصاص نادر منها ما سنحرم هذه الوزارة نحن سنضع عائق في تنفيذ القانون .

يمكن لو كانت رأساً يشترط تعيين

ممثلي الجهات المنصوص عليها يعني النصف الثاني ، بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتوصيته الى آخره . وحذف صدر الماده يمكن يكون القانون اسلم لانه عملياً اما ان الوزارات لن تجد مختصين تبعثهم اما تبعث غير مختصين وهذا فيه مخالفه للقانون .

الوزارات التي عادة سميت في هذا القانون وغيرها لا لأنها مختصة في نوع معين من الفعاليات مثل المواصفات والمقاييس او غيره لكن لأن لها علاقة بشكل او بآخر في هذه الفعاليه وزارة البلديات تضيق بمثل عنها لانها تكون مرجع اولاً هي في كل المصانع والاساكن التجاريه الموجوده في داخل البلديات وقد تكون مرجع في جمع المعلومات والحقائق وتوصيلها لمجلس الاداره عن طريق ممثلها اما ليس شرط ان يكون مختص وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر هل لديك تعليق على ملاحظة معالي العين ؟

السيد المقرر : نعم لدي تعليق سيدي ، اذا استعرضنا اسماء الوزارات التي ورد لها ذكر في مجلس ادارة المؤسسة تبين انها جميعها ذات علاقه بموضوع المواصفات والمقاييس ، والمواصفات تتعامل معها بكتانه .

فلو اخذنا الصناعه والتجاره كل

الصناعات ، وزارة الصحة لغايات الناحية الصحية والادوية وزارة الاشغال والاسكان لغايات البناء والانشاءات بشكل عام ، وزارة الطاقة الى آخره .

ففيما يتعلق في الوزارات ذاتها صحيح ان ما تفضل به معالي الاستاذ ذوقان عن موضوع الاختصاص انه ينصرف لموضوع المواصفات والمقاييس نفسها . لكن المواصفات والمقاييس منتشرة على حقول واسعه تتعرض لها نشاطات الوزارات المذكوره في هذه الماده .

ولذلك في وزارة الصناعه والتجاره يفترض ان يكون من بين المعنيين في الصناعه في الوزاره وزارة الصحة ان يكون من بين المعنيين في موضوع الادويه مثلاً او الامراض الساريه لنفرض حتى يكون في سيطره على مواضيع المياه مثلاً او الاوبه او الى آخره .

وهكذا بالنسبة الى بقية الوزارات .

فهذه الحاله يفترض ان يأتي الموظف الممثل عن الوزاره في الامر الذي وضعت الوزاره بسببه ومثلت في منجلس الاداره فيستبعد بذلك موضوع الادارين بشكل عام الا اذا كان الاداره مقصوده بدياتها وهي ليست وارده في هذا المجال ، وفي حالة وجود اكثر من مختص مثلاً في وزارة الطاقة الطاقة معنيه بالدرجه الاولى عندنا في الكهرباء يفترض ان يأتي ويشارك في هذا التمثيل مهندس له

اختصاص في الكهرباء لان سبب مشاركة الوزارة او اشتراط وجود الوزارة بممثل لها داخل المجلس موضوع الكهرباء بالنسبة لوزارة الطاقة وهذا يرد على جميع الوزارات والدوائر المذكوره في المجلس ، ولا يعني بان الاختصاص الذي اشار اليه الاستاذ ذوقان بانه اختصاص في موضوع المواصفات والمقاييس بشكل مطلق .

دولة رئيس المجلس : مضاف لهذا معالي الأخ ان الوزارات والمؤسسات لديها مئات الموظفين فلا يقل ان تأتي الوزارة او المؤسسة ان ترسل واحد امي في هذه الامور لو ارسلوه دورات او دوره او دورتين اصبح مختص فلما هي تقترحه وتنسبه والجهة المسؤولة تقبله اصبح يعني هذا الوصف له ليس بعيداً عن الصدد .

معالي الاستاذ ذوقان الهندي :

السيد ذوقان الهندي : الحقيقة الكلام الذي تفضل به معالي المقرر يطبق على الوزارة لنفسها وليس على الموظف في الوزارة الشرط هذا جاء على الموظف في الوزارة ان يكون من صاحب الاختصاص قال :

يشترط في أعضاء مجلس الإدارة من ممثلي الجهات كذا من هذه الماده ان يكونوا من ذوي الخبرة والاختصاص .

هكذا من الأصل



الموظف نفسه لازم يكون مختص وليست الوزارة في ان لها علاقة في مادة المواصفات والمقاييس .

فالوزارات التي ضربها معالي المقرر صحيح لكن افترض انه ممثل عن وزارة البلديات يعني هل يفترض في وزارة البلديات ان يكون هنالك موظف مختص في المواصفات والمقاييس .

خذ حتى نقابة المهندسين نقابة المهندسين فيها مهندسين مدنيين ومعماريين وغيرهم لكن لا يوجد فيها شعبه للمواصفات والمقاييس مثلاً . الحقيقة ان هذا تقيد الخوف وهذا بهذه المناسبة يمكن من القوانين القليلة التي ورد فيها هذا الشرط ان على ممثلي الوزارات والاداره ، برد هذا الشرط على كما قلت على الذين يعينون في مجالس الاداره بصفتهم الشخصية يجب ان يكونوا من ذوي الخبرة والاختصاص حتى تطمئن هذه .

لكن الوزارات عندما تمثل في مجلس ليس الغاية منها ان تكون الوزارة مختصة لكن مثلما تفضل معالي المقرر ومثلما قلت انا انه لها علاقة في الموضوع بشكل او آخر لكن ليست مختصة في هذا الموضوع ، الوزارة المختصة اول وزارة وزارة الصناعة والتجارة .

اما الحقيقة الخوف من بقاء هذا الشرط كما قلت ان لا يجد الوزير شخصاً مختصاً في

واحدة من الوزارات لنفرض كما حكينا في وزارة البلديات او اي وزارة وزارة الزراعة ، ان لا يجد الوزير مختصاً فاما ان لا يرسل اذا اراد ان يطبق القانون حرفياً لا يرسل ممثل لوزارته او يرسل شخص غير مختص وعندئذ نكون قد خالفنا القانون وليست الغاية الحقيقية ممثلين ، وزارة الصناعة والتجارة هي التي فيها المختصين دائرة المواصفات والمقاييس هي صاحبة الاختصاص من ناحيه فيه نحن بنكتفي فيها .

القصد في ايراد الوزارات الوزارات التي لها علاقة بشكل او بآخر اما لانها ذات مرجعية في نقل المعلومات والحقائق الى آخره عن المواصفات والمقاييس او لها علاقة في الاشراف على تنفيذ قانون المواصفات والمقاييس بشكل او آخر وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات .



الدكتور عبد اللطيف عريبات :

هذا المجلس هو مجلس فني متخصص في موضوع فني تخصصي الوزارات والجهات الممثلة في هذا المجلس هي وزارات ذات علاقة والوزارة أو المؤسسة غير ذات العلاقة لا لزوم لها في هذا المجلس ويفترض ان كل وزارة او مؤسسة فيها من المختصين الذين يمثلون الوزارة او المؤسسة في ذلك المجلس .

لهذا اجد ان هذا الشرط شرط لازم لان من يمثل الوزارة يجب ان يساهم في اعمال المجلس ويمتنع عن الوزير او المسؤول ارسال اي انسان الى هذا المجلس غير مختص لانه لا يفيد .

فاعتقد ان وجود هذا الشرط هو شرط لازم فمثلاً نقابة المهندسين او اي اسم مذكور هنا فيه اختصاص الكرد الهندسي هو مقاييس والعمل الهندسي فيه من المقاييس الشيء الكثير يفترض في النقابة او الوزارة او المؤسسة ان ترسل صاحب الاختصاص اولاً لينسأهم فنياً في هذا المجلس ثانياً ليعرض قضاياها الخاصة لان كل مؤسسة او وزارة لها قضايا خاصة في هذا المجلس و يؤدي مهمه ودور خاص به .

ولهذا اجد مع احترامي لرأي معالي الاستاذ ذوقان اجد ان هذا الشرط شرط لازم ان يبقى والوزارة والمؤسسة التي لا يوجد فيها مختص لا لزوم لها ان تكون في هذا المجلس وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ جودت السبول .



السيد جودت السبول : شكراً دولة الرئيس ، انا اتفق مع ما ذهب اليه معالي المقرر في تفسيره للنص ومع اضافة معالي الاستاذ الدكتور عبد اللطيف عريبات لكنني اعتقد أن تعديلاً معيناً على النص يمكن ان ينفي اللبس الذي تراه لمعالي الاستاذ ذوقان ومن يرى رأيه .

كأن تقول في الاعضاء ان يكون من ذوي الخبرة في مجال اختصاصه حيث ان ترسله او تسميه نقابة المهندسين بشرط ان يكون من ذوي الخبرة في مجال العمل الهندسي واذا ارسلته وزارة الصحة او سمته وزارة الصحة يشترط ان يكون من ذوي الخبرة في مجال الصحة العامة الى آخر اما انا فتفسيرتي للنص يتفق مع ما ذهب اليه معالي المقرر ومع اضافة معالي الدكتور عريبات

هكذا هو الأصل

وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة  
الدكتور كمال الشاعر .



الدكتور كمال الشاعر : سيدي الرئيس  
اعتقد ان معالي المقرر اوضح الموضوع بشكل  
واضح تماماً ، اذ ان المقصود هنا ليس ذوي  
الخبرة والاختصاص بالذات في المقاييس  
والمواصفات انما ان يكون من الفنيين في  
الوزارة ان يكونوا مختصين في الجوانب الفنية  
من عمل الوزارة .

هذا هو الاساس وان لا يكون من  
العاملين في المجالس الادارية او غيرها وما اضافة  
معالي الدكتور عبد اللطيف غريبات ايضاً يزيد  
التوضيح لهذا الامر واعتقد ان الضياحه كما  
وردت من الحكومة كافية وواضحه وشكراً .

دولة رئيس المجلس : اذاً شكراً ، الآن  
في ملاحظة من معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي

لم يثنى عليها ، السيد ذوقان .

السيد ذوقان الهنداوي : انا كنت اريد  
ان اقترح يمكن نفس الاقتراح الذي اقترحه  
الاستاذ جودت ( ان يكونوا من ذوي الخبرة )  
كنت اريد التوقف لكن الاستاذ جودت يمكن  
وضحها قال : ان يكون من ذوي الخبرة في  
اختصاصه . اي اختصاص مثلما حكى احد  
الأخوان واحد مختص مهندس في شغله معينه  
هذا له خبره في اختصاصه الحقيقة مهما حاولنا  
نفسر يبقى حرفية القانون هي مجال التفسير  
يعني اي وزير يريد ان يأتي ويقول لرئيس هذا  
المجلس ويقول ابعث لي واحد من ذوي  
الاختصاص حسب المادة كذا ، الاختصاص  
اي اختصاص عن ماذا يحكي عن المواصفات  
والمقاييس ليس عنده مواصفات ومقاييس .

فأنا اثني على اقتراح الاستاذ جودت  
( ان يكون من ذوي الخبرة في اختصاصه )  
ارجو ان يطرح هذا الاقتراح للتصويت .

دولة رئيس المجلس : طيب يا سيدي ،  
هو الحقيقة الصلاحيه لمجلس الوزراء وكل  
المؤسسات عندما ترشح لمجلس الوزراء فهو هيئة  
ذات صلاحيات عانه على الدولة كلها واعتقد  
ان المشرع قصد هذا التحديد بالخبرة  
والاختصاص .

معالي المقرر

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس ،  
اخشى اذا اضيفت العبارة التي تفضل بها  
الاستاذ جودت وثني عليها الاستاذ ذوقان ان  
نبتعد عن جوهر الموضوع بالنسبة للمواصفات  
والمقاييس فاذا قلنا من ذوي الخبرة والاختصاص  
كل في وزارته قد يكون هناك موظفين  
مختصين لكن ليس لهم علاقه بموضوع  
المواصفات والمقاييس وليس لهم علاقه ايضاً  
بالسبب الذي استدعى تمثيل الوزارة في هذا  
المجلس فأذا اخذنا وزارة الشؤون البلدية  
والقرويه والبيعه التي اشار اليها الاستاذ ذوقان  
اعتقد ان البيعة هي الاساس والسبب في وضع  
تمثل عنها في مجلس ادارة هذه المؤسسة لأن  
المواصفة في غالب الاحيان سترد على امور  
تتعلق بالبيعة نفسها بموضوع المياه بموضوع  
عادمات السيارات او الجو الى آخره بما يتعلق  
بهذا الموضوع ولذلك اذا جاء وزير البلديات  
واستعرض من عنده من الموظفين اعتقد ان  
الموظف المختص في هذا المجال هو من يعمل  
بالبيعة اكثر مما هو ذلك الشخص الذي يعمل  
في التخطيط او الذي يعمل في الاشراف على  
البلديات يعني مجالات العمل السبب الذي  
استدعى تمثيل الوزارة في مجلس ادارة  
المؤسسة يكون ظاهر وواضح للمسؤول في  
تلك الوزارة وعليه ان ينسب الشخص المختص  
في هذا المجال الذي كان سبباً ضمناً وهو  
سبب خفي يعني غير مبين في القانون لكنه

سبب ضمني لاشراك الوزارة في مجلس ادارة  
المؤسسة واخشى ان اضافة ( من ذوي الخبرة  
في اختصاصه ) اعتقد انها ستبتعد كثيراً وان  
النص القائم حالياً هو اقرب الى امكانية التطبيق  
وبالشكل الصحيح الذي تنفادى فيه كل  
المخاضير التي اشار اليها الاستاذ ذوقان .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، صار  
واضح في اقتراح من معالي الاستاذ ذوقان  
الهنداوي والتقى مع الاستاذ جودت من يثنى  
على ذلك ؟

من يؤيده ؟

السيد ذوقان الهنداوي : يمكن اسحب  
اقتراحي .

دولة رئيس المجلس : نعم اذا اردت ان  
تسحب اقتراحك تفضل .

السيد ذوقان الهنداوي : بما ان  
المداولات هي جزء من توضيح القانون انا  
باكتفي بالتوضيح الذي تفضل به معالي المقرر  
لان انا كل غايته من الاقتراح ان ابعث كلمة  
( الاختصاص ) عن موضوع اختصاص  
المواصفات والمقاييس تماماً ، كان هذا السبب  
من وراء اقتراحي بالتوضيح الذي اوردته معالي  
المقرر بعد هذه النقطة بالذات وبطعن لذلك  
اكتفي بذلك شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً اذا توصية

مجلس الأعيان



اللجنة القانونية قبله كما جاء من النواب . هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ٧ ) بفقراتها ، تنسب اللجنة موافقة كما وردت في المشروع .

دولة رئيس المجلس : المادة ( ٧ ) بفقراتها الثلاثة الأولى ( أ ، ب ، ج ) هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

شكراً لكم .

الفقرة ( د ) هل لاحظت ملاحظتها عليها كما وردت في القانون المؤقت . دولة السيد زيد الرفاعي .



دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي الرئيس ، مجرد استيضاح ، المادة كما

وردت في المشروع تنص على تعيين احد موظفي المؤسسة للقيام باعمال امانة سر المجلس ومجلس النواب قرر شطب كلمة ( امانة ) والاستعاضة عنها بكلمة ( امين ) فاصبح يعين الوزير احد موظفي المجلس للقيام باعمال امين سر المجلس ، واللجنة القانونية لمجلس الاعيان للمقرر قررت شطب كلمة ( امين ) والعودة الى كلمة ( امانة ) فارجو ان استفسر عن الفرق ما هو الفرق بين القيام باعمال امانة سر المجلس والقيام باعمال امين سر المجلس ؟ وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : انا شايف الخلاف فيهم مجرد خلاف لغوي واعتقد ان الاثنين يؤدو نفس المعنى وللأسف انا لم اشارك في بحث هذه المادة باللات حتى يكون عندي جواب عليها او اعكس المناولات التي دارت حولها . لان كلمة باعمال امانة سر المجلس او باعمال امين سر المجلس وقد يكون كلمة امين ادق حتى .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ مضر بدران ؟



دولة السيد مضر بدران : انا اؤيد دولة الرئيس ما اورده دولة العين زيد الرفاعي بانتي لا اجد فرق بينما اجد ان كلمة تحديد ( امين ) اعمال امين المجلس .

ان يعين امين للمجلس يعني لا ان يقوم باعمال امانة المجلس كأنه بالوكالة ، لانه يجوز ان تقول يقوم فلان باعمال وزارة كذا كأنه اخذها بالوكالة ، اما عندما تقول يقوم باعمال امين المجلس اي امين مجلس فهي ادق ، فلماذا ان يعدل ما اورده قرار مجلس النواب بهذا الشكل فلذلك اثني على ما اورده دولة العين زيد الرفاعي وابقاء المادة كما وردت في مجلس النواب وشكراً .

دولة رئيس المجلس : اذاً ما دام هذا الاقتراح هو الابد ، من يوافق على هذا الاقتراح بان تكون كما جاءت من مجلس النواب دون احداث هذا التغيير وهو لفظي من يوافق ؟

الكل موافقون وشكراً ، نأخذها كما جاءت من النواب ، معالي المقرر .

السيد المقرر : المادة ( ٨ ) فقره ( أ ) ، ب ) كما وردت من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : موافقة كما وردت من مجلس النواب وكما جاءت في المشروع ، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : الفقرة ( ج ) توصي اللجنة باضافة كلمة ( والخاصه ) بعد تقديم كلمة ( والعامه ) لتصبح كالتالي :

في المؤسسات العلمية العامة والخاصه .  
دولة رئيس المجلس : الفقرة ( ج ) معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : في المرة الماضية دولة الرئيس صارت محاولة او يمكن مجلس النواب كان اقترح اضافة كلمة ( العامه ) ولم يوافق مجلسنا على ذلك ورجعت ورجعنا الى النص الذي جاءت به الحكومة . وصفوا المؤسسات العلمية والوهلة اظن في ماده سابقه ولم يوافق على ان تضيف المؤسسات عامه ولا الخاصه ، فالان نعود الى اضافة كلمة العامه والخاصه .

الحقيقة انه كان الغايه منها وفي القانون

هكذا أنه الأصل

السابق لسنة ١٩٨٩ والذي قبله كانت المختبرات ومختبرات الفحص ومختبرات المعايرة تابعة للمؤسسات العامة والتي هي موجودة ومتوفرة وكثيرة ، المؤسسات الخاصة لها علاقة في السلع التي تتداول يعني واحد عنده تجاره سلته تتداول في السوق فكيف نسمح بان نأخذ توصية او نتمد نتيجة الفحص في مختبر خاص او في مؤسسة خاصة ، فيمكن الأفضل ان تبقى المؤسسات العلمية والمؤهلة كما ورد في فقره سابقه دون ان نفتح المجال للمؤسسات الخاصة في هذا الموضوع .

فالحكومة كانت واضحه عمداً في المؤسسات العامة ولم تكن وارده لها المؤسسات الخاصة فالصلحة ان تبقى الموضوع كما جاء في مشروع الحكومة وليس ان نضيف مختبرات المؤسسات الخاصة في هذه الفقره وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة الأستاذ الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : دولة الرئيس سبق للمجلس الكريم في جلسته الماضية ان شطب كلمة العام بعد المؤسسات وذلك بجهوم ان يتاح للمؤسسات العلمية المؤهلة العامة والخاصة ولذلك الحقيقة إضافة المؤسسات الى العامة إضافة والخاصة يحقق نفس الغرض لكي تتسجم مواد القانون مع

بعضها . فهذا السبب الحقيقة الذي دفع باللجنة القانونية الى ايراد كلمة ( الخاصة ) بعد ( العامة ) لكي تتسجم مع نفسها في ما سبق وقررت عليه في مره سابقه وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، انا اؤيد والتي على ما اورده الأستاذ ذوقان الهنداوي بابقاء المادة كما وردت في مشروع الحكومة وكما قرر مجلس النواب لا ضروره لإضافة ( الخاصة ) نحن في المؤسسات نقول مؤسسات عامه وفي هذه المادة قالت ( مؤسسات علميه ) فانتهى سواء كانت هذه المؤسسات العلمية عامه او خاصه وبشترط في المختبر على الأقل تعديل ان يكون مؤسسة علمية وليس مؤسسة تجاريه تسمى وراء الربح فلذلك ابقاء المادة كما وردت وقررها مجلس النواب هي في محلها الصحيح وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر هل لديك شيء .

السيد المقرر : الصحيح ما اشار اليه سعادة الدكتور كمال كان يمثل الحقيقة والاستحسان يكون كامل بين النصين لانه هناك في الحاله الاولى عندما شطب كلمة ( العامه ) جاءت لتستثني المؤسسات الخاصة فركت بشكل مطلق فاما ان تطلق النص هنا

( س ) من الناس يستورد اسماك عنده مختبر بكثيرها وكذا وإلى اخره اذهب وأخذ معرفته ان هذا السمك صالح او لا وهو يباع سمك لا يصح كمان .

فلذلك عندما نقول مؤسسات علمية اوردا جميع المؤسسات العلمية في الاردن وعندما نقول مؤسسات عامه اوردا جميع المختبرات الموجودة في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة في الاردن فلذلك اذا كان ( لم افتش المادة التي سبقت مش واجدها ) اذا كانت هذه معارضة لتلك المادة فيجب تلك المادة ان تتبع قرار مجلس النواب ومشروع الحكومة وليس العكس وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الأستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي الرئيس اتفق مع ما تفضل به معالي الأخ ذوقان الهنداوي ودولة الأخ مضر بدران واختلف مع ما توصل اليه معالي الأخ المقرر .

النص كما ورد في مشروع الحكومة يتكلم عن مختبرات المعايرة في المؤسسات العامة والعلمية ، ( والعلمية ) معطوفة على المؤسسات وليست معطوفة على العامة ، يعني النص يقرأ :

مختبرات المعايرة في المؤسسات العامة والمؤسسات العلمية ، والمؤسسات العلمية في هذه الحالة تشمل العامة والخاصة وبالتالي النص

ليشمل الطرفين العام والخاص او نقول : المؤسسات العلمية العامة والخاصة تحديداً ، وفي ذهن اعضاء اللجنة القانونية اثناء المناقشة الجمعية العلمية الملكية بشكل خاص والتي يعتمد المختبر الموجود فيها للمواد البناء هو المختبر الوحيد في الاردن وهي مؤسسة ليست مؤسسة عامه هي مؤسسة ذات نفع عام هي علميه ، اذاً يجب ان نشطب كلمة ( العامة ) يعني اذا اقتصر النص على ومختبرات المعايرة في المؤسسات العلمية ونكتفي بذلك هذا امر جائز لما اذا قلنا العامه فمعنى ذلك اننا نستثني المؤسسات العلمية الخاصة وبذلك استثناء صريح لاول مؤسسة واكبر مؤسسة تتعامل في اعتماد المختبرات .

دولة رئيس المجلس : دولة السيد مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : هناك نقطة اجاب عليها السيد ذوقان .

المؤسسات العامة لا يشترط فيها ان تكون مؤسسات علميه ، الآن في عندما مختبر في امانة العاصمة ، امانة العاصمة ليست مؤسسة علميه في عندما مختبرات في الجمارك ، الجمارك ليست مؤسسة علميه ولكن الجمعية العلمية الملكية فهي مؤسسة علميه ، الجامعة مؤسسة علميه ، اما المؤسسة الخاصة انا اذهب الى مختبر موجود عند

هكذا منه الأصل



كما ورد في مشروع الحكومة هو سليم وكلمة ( العلمية ) معطوفة على المؤسسات لا تعني انها محصورة فقط في المؤسسات العامة شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : في تعديل اللجنة القانونية سيدي الرئيس نص كآتي :

في المؤسسات العلمية العامة والخاصة .

وهو يتسجم مع البند ( ٨ ) من المادة ( ٥ ) حيث كان اضاف التواب كلمة ( العامة ) بعد ( المؤسسات العلمية ) فأوصت اللجنة القانونية لمجلسكم الكريم بان تعود الى النص كما ورد من الحكومة ، فانا اتفق مع معالي المقرر اما ان تأخذ بتوصية اللجنة وهي ان تكون ( المؤسسات العلمية العامة او الخاصة ) او نشطب من النص الذي ورد من الحكومة كلمة ( العامة ) ابعاداً لأي تناقض بين هذا البند وما سبق واقره المجلس الكريم في جلسته الماضية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، حسب التسلسل معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات .

الدكتور عبد اللطيف عريبات : شكراً دولة الرئيس ، سنبتغي الاستاذ كمال الشاعر وأشار الى المادة ( ٥ ) البند ( ٨ ) التي تشير

الى مهام المؤسسة وصلاحياتها ، وجاء النص بند ( ٨ ) في المادة ( ٥ ) واضحاً : اعتماد مختبرات الفحص والاختبار ومختبرات المعايرة في المؤسسات العلمية المؤهلة والمتخصصة في اجراء الفحوص والتحليل والاختبارات على السلع والمواد لغايات تطبيق المواصفات القياسية هذه مهام المؤسسة ولم يذكر فيها لا خاص ولا عام وانما جعلها بهذه الصيغة وهذا الاطلاق .

الآن نتحدث عن مهام المجلس ، مجلس الادارة :

اعتماد مختبرات الفحص والاختبار المتخصصة ومختبرات المعايرة في المؤسسات العامة والعلمية .

انا ارى ان يتسق النص السابق مع النص اللاحق ، نص مهام وصلاحيات المؤسسة ونص صلاحيات المجلس ولهذا بشطب كلمة ( العامة ) وتبقى مع النص السابق بنفس الصيغة والمعنى وهنا يتسق مهام المؤسسة مع مهام المجلس وهو المطلوب ولا حاجة الى عامة او خاصة والبص الاول في المادة ( ٥ ) يعني وواضح وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : شكراً دولة الرئيس ، الامر كما اراه لا يتطلب على

هذا النص على صاحب الاقتراح في المرة السابقة انا الذي اقترحت فصاحب الاقتراح له حكي .

على كل حال ، انا ارى ان فيما اوضحه دولة الاستاذ مضر بدران وما ثنى عليه دولة الاستاذ زيد الرفاعي دقيق جداً ومن اجل التوضيح الذي اثاره معالي المقرر انا لا اوافقه عليه لانه الحقيقة يؤدي الى غير النتيجة التي حاول الاستاذ جودت بفهم منها هذا التوضيح .

دولة الاستاذ مضر ودولة الاستاذ زيد الرفاعي قالوا تماماً الكلام دقيق ( مختبرات المعايرة في المؤسسات العامة والعلمية ) لو غطيناها العلمية لوحدها وينبغي على امانة العاصمة هل هي مؤسسة علمية ؟ هي مؤسسة عامة .

إذا ما ورد في مشروع الحكومة دقيق في المؤسسات لأن معالي المقرر قال خذ الجمعية العلمية الملكية هذه ليست مؤسسة عامة وهنا ينطبق عليها الوصف علمي ، نحن بنأخذها لانها مؤسسة علمية الجمعية العلمية الملكية .

لكن تأخذ المختبرات التي في امانة العاصمة ليس المختبر هو المؤسسة الامانة هي المؤسسة .

فإذا اردنا ان نخلط كلمة المؤسسات

اختلاف من حيث الجوهر ، لا احد من السادة الافاضل اعضاء المجلس يقول باستبعاد المؤسسات العلمية الخاصة وانما الاختلاف هو حول النص .

لكنني اؤيد معالي المقرر فيما ذهب اليه لان اقتراحه يتطوي على نفى لاحتمالية اللبس ، لما ندع مجالاً للبس مادامنا نشرع ونستحدث ان نوضح الامر تماماً ، الامر كما اوضحه معالي المقرر في الحالتين ينفي احتمالية اللبس وانا لم المس أن أي من اصحاب الدولة والمعالي والسعادة يعترض على اعتماد المؤسسات العلمية الخاصة المؤهلة .

بالإضافة الى انه لا بد من ان يتسجم النص مع ما هو موجود في الفقرة ( ٨ ) من المادة ( ٥ ) كما اشار بعض الزملاء وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : دولة الرئيس انا الذي اثار الموضوع واتكلم للمرة الثانية مع ان النظام الذي اشترت له دولتك لا يجوز للمعزب ان يتكلم اكثر من ثلاث مرات ولا يسري هذا النص على صاحب الاقتراح .

دولة رئيس المجلس : لا ، في كل بند .

السيد ذوقان الهنداوي : ولا يسري

مجلس الأعيان

العامّة عندئذ لا يجوز لآمانة العامّة ان يجري فيها معايير وفحوص واختبارات الى آخره .

الحقيقة ان العبارة التي اوردتها الحكومة دقيقة ومقصودة كما يبدو في مشروع الحكومة ؟ في المؤسسات العامة والعلمية ، الجمعية العلمية الملكية ليست مؤسسة عامة لكنها جمعية علمية يصح ان يجري الاختبار فيها امانة العاصمة ، الجمارك ، الى آخره ، هذه ليست مؤسسات علمية لكن مؤسسات عامة وفيها مؤهلات وتأهيل لان يجري الفحص فيها فتندرج تحت اسم المؤسسات العامة .

فلذلك الحقيقة التعبير في المؤسسات العامة والعلمية هو دقيق وكما يبدو انه مقصود ونزيل اللبس عن اي شيء آخر وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : يا سيدي للزيادة في التوضيح هذه مادة دقيقة جداً لانه يكرر اذا فحصنا مادة من المواد ونعلم انه في العقبة موجود مختبر مؤهل للجمارك عندما لم تكن بداية العقبة في هذا الوضع وتوسع هذا المختبر ويعتمد اعتماد حقيقي وجننا على الفقرة ( ٨ ) مادة ( ٥ ) وقلنا اعتماد مختبرات الفحص والاختبار والمختبرات المعايرة في المؤسسات العلمية فقط واسقط مادة من المواد مختبر الجمارك في العقبة بحق لصاحب

المادة التي اسقطت ان يطعن في هذا التقرير ويقول بانه صدر عن مختبر ليس تابع لمؤسسة علمية .

لذلك ما اوردته قرار مجلس النواب باضافة العامة على الفقرة ( ٨ ) من المادة ( ٥ ) ينسجم مع مادة الفقرة التي تناقشها الآن .

فالتعديل يجب ان نعود فيه الى المادة ( ٨ ) باضافة العامة في البند ( ٨ ) من المادة ( ٥ ) لينسجم القانون مع بعضه وان يكن اقربناها ولكن اقرار هذه المادة بخلاف تلك المادة تقع في التناقض وفي الحرج وفي خطأ مستقبلي يمكن ان يستغل استغلال واسع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي المقرر .

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس ، الصريح اود ان اتكلم كمعضو في اللجنة القانونية وليس كمقرر لها لان الايضاح الذي تفضل به دولة الاستاذ مضر بدران ودولة الاستاذ زيد الرفاعي ومعالي الاستاذ ذوقان اعطاني القناعة الكاملة بان النص الذي ورد من الحكومة هو اكثر دقة ويعتمد وكما اشار دولة الاستاذ مضر بدران يقتضي العودة الى البند ( ٨ ) من المادة ( ٥ ) كما اشار الآن .

الدكتور كمال الشاعر : نعم لذلك الحقيقة حتى يكون الانسجام كاملاً اذا اردنا ان نضيف في البند ( ٨ ) من المادة ( ٥ ) في المؤسسات العامة والعلمية ، ليس بالمؤسسات العامة العلمية كما فعل النواب ، في المؤسسات العامة والعلمية المؤهلة والمتخصصة .

عندها ينسجم هذا النص مع الفقرة ( ج ) في المادة ( ٨ ) كما وردت من الحكومة ، فالاساس نحن لسنا مختلفون على الجوهر لكن الاساس هو الانسجام بين المادة في التشريع ، لذلك الحقيقة يجب ان يكون النص وانا اتفق معه ان يكون النص في البند ( ٨ ) من المادة ( ٥ ) :

اعتماد مختبرات الفحص والاختبار ومختبرات المعايرة في المؤسسات العامة والعلمية المؤهلة والمتخصصة من الفقرة ( ج ) تكاد ان تكون بنفس النص :

اعتماد مختبرات الفحص والاختبار المتخصصة ومختبرات المعايرة في المؤسسات العامة والعلمية ، كما وردت في مشروع الحكومة .

دولة رئيس المجلس : اذا الآن معروض على المجلس الكريم بعد هذه الآراء القيمة الاقتراح الجديد الذي يرى بقبول ما جاء من النواب وهو مشروع الحكومة في الفقرة ( ج ) من المادة ( ٨ ) ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟

لان في المؤسسات العلمية كما اقترحنا في اللجنة القانونية في المؤسسات العلمية العامة والخاصة نستبعد مؤسسة مهمة جداً وهي لم ترد في الدهن بانها ستكون مستبعدة من ذلك وهي امانة العاصمة ومختبراتها والمختبرات المماثلة .

ولذلك كمعضو في اللجنة اقول انني اؤيد الى ما تفضل به الأخوة الذين اشرت اليهم .

بالنسبة للمادة ( ٨ ) الفقرة ( ج ) وبالنسبة لكوني مقرر فاني اعتمد الصمت واسكت وشكراً لا ادافع عن القرار .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، صار الامر واضح في توصية من اللجنة القانونية باضافة العامة والخاصة وجاء اقتراح جديد وهو الابدع بالعودة الى النص الذي وافق عليه مجلس النواب وهو الذي جاء في المشروع الذي قدمته الحكومة .

اصبح واضحاً تفضل سعادة الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : سيدي لابد من الانسجام بين البند الثامن من المادة ( ٥ ) :

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر ذكر هذا .

هكذا منه الفصل



جيد ، شكراً لكم جميعاً .

هل يرى المجلس الكريم بعد اقرار هذا البند من المادة ( ٨ ) ان نعود الى المادة ( ٥ ) ايضاً الى الفقرة ( ٨ ) ؟

السيد المقرر : يقتصر التعديل على اضافة كلمة ( في المؤسسات العامة و ) يعني كما وردت من النواب و اضافة حرف ( و ) لتشمل العلمية بمختلف الفروع .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم انسجاماً للتشريع وضماناً لتوازنه ؟

شكراً لكم جميعاً .

بقية البند اوصت اللجنة القانونية في مجلس الاعيان قبولها كما جاءت من النواب وكما وردت في مشروع الحكومة بقية المادة ( ٨ ) هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ٩ ) كنا وردت من مجلس النواب الذي ايد بقراره مشروع الحكومة .

دولة رئيس المجلس : في مجلس النواب وافقوا على مشروع الحكومة وكذلك اللجنة القانونية في مجلس الاعيان .

السيد المقرر : الفقرة ( أ ) بكافة بنودها .

دولة رئيس المجلس : الفقرة ( أ ) بكافة بنودها .

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : الفقرة ( ب ) : اللجنة توصي بالأخذ بما اقره مجلس النواب وهو يختلف عن مشروع الحكومة باضافة كلمة ( كبار ) قبل عبارة ( موظفي المؤسسة ) يعني يصبح النص :

يحق للمدير العام ان يفوض اباً من صلاحياته خطياً الى اي من كبار موظفي المؤسسة .

مجلس النواب اضاف كلمة ( كبار ) واللجنة تؤيد ذلك .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ١٠ ) توصي اللجنة في الفقرة ( أ ) كما وردت من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : اللجنة القانونية توصي بقبول الفقرة ( أ ) كما جاءت من مجلس النواب .

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : الفقرة ( ب ) توصي اللجنة بشطب عبارة ( مع تنسيبته بشأنها ) وتصبح :

يرفع المدير العام مشاريع المواصفات القياسية الحالية اليه من اللجان الفنية الى المجلس مع تنسيبته بشأنها .

مجلس النواب كان موافق على بقاء هذه العبارة واللجنة توصي بشطب هذه العبارة ، يعني رفع اللجان .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ رجائي المعشر .



الذكور رجائي المعشر : سيدي السؤال لماذا شطب ( مع تنسيبته بشأنها ) خبرتنا من المواصفات ان هذه اللجان الفنية عندما تبدأ

اجتماعاتها يتكون يمثل جميع الجهات ويعين من خلال الوقت نجد ان من اللجان يمكن يبقى اربعة او خمسة فقط وتصبح المواصفة الى حد ما صحيح صادرة بقرار من اللجنة ولكنها مقيدة لصنف معين من انتاج دولة معينة .

لهذه الحالة صاحب الحق في قبول او رفض هذه التوصية هو مجلس ادارة المؤسسة ولكن المدير العام يستطيع ان ينسب بعدم الموافقة ومبرره للأسباب التالية او الموافقة للأسباب التالية ، فيكون في ضمان اكثر ان المواصفة تأتي منسجمة مع متطلبات السوق الاردني .

لذلك اعتقد ابقاء ( تنسيبته ) ضروري جداً في هذا المجال .

دولة رئيس المجلس : هل لأحد رأي على هذا البند ، معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

معالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية : شكراً سيدي دولة الرئيس .

لو بقي الامر كما جاء في مشروع الحكومة الذي يشكل اللجان هو المدير العام وبالتالي عبارة ( مع تنسيبته بشأنها ) كانت ضرورية في الفقرة ( ب ) اما التعديل الذي طرأ في مجلس النواب ووافق عليه المجلس المؤقت

هكذا منه الفصل

الحالي أصبح التشكيل من مجلس المؤسسة وبالتالي مجلس المؤسسة هو الذي يشكل اللجان ويرفعها المدير وقد يكون عضواً من بين هذه اللجان وبالتالي حتى لا يكون في هناك عدم انسجام بين الفقرة (أ) والفقرة (ب) وهذا ما دار في اللجنة القانونية .

لو بقي الأمر كما جاء في المشروع .

لقلنا مع تنسيبته اما هنا ما في داعي (لتنسيبته) حتى لا تكون تنسيبته والمجلس هو الذي يشكل هذه اللجان عقبه او تكون مبررة لغير ما اراد المجلس .

هذا السبب الحقيقة في التعديل وإن كنا نرى ان يبقى الأمر كما جاء في المشروع ان نعطي المدير قدره أكثر في عملية تشكيل اللجان وخاصة اذا ما كان في هناك ظروف أو ضرورة لتشكيل هذه اللجان دون ان ينتظر المجلس او تكوين المجلس او جلسة المجلس حتى يشكل مثل هذه اللجان وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : سيدي الرئيس أؤيد الحقيقة معالي وزير الشؤون القانونية والبرلمانية .

الاستاذ : هو الانسجام بين الفقرة (أ) والفقرة (ب) والحقيقة عندما اخذت اللجنة

بقرار مجلس النواب حول تشكيل اللجان الفنية ان يتم من خلال المجلس وليس من خلال المدير العام وجدت من الضروري ان تعدل الفقرة (ب) علماً بأن الأساس من وجهة نظري الخاصة وانا عضو في اللجنة القانونية هو الانسجام .

فأذا اردنا ان نأخذ (ب) كما وردت من الحكومة علينا ان نأخذ (أ) ايضاً كما وردت من الحكومة .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس في الواقع حتى التعديل الذي اوردته مجلس النواب بتشكيل المجلس للجان الفنية المتخصصة لاعداد مشاريع المواصفات القياسية .

لا يمنع بأن يضع المدير العام التنسيبات على قرارات اللجان ولا يوجد على الاطلاق عدم الانسجام بين الفقرتين .

الانسجام ليس له علاقة ومدير عام له الحق ان يضع للمجلس تنسيبته ، ماذا يمنع مدير عام المؤسسة هذه ان يضع تنسيبته للمجلس ولو كان ان المجلس هو الذي شكل اللجنة هو ما ينعدي على اللجنة هو يضع رأيه الى المجلس كما وضعت اللجنة الفنية رأياً الى

المجلس فلذلك لا يوجد تناقض ولا يوجد عدم انسجام على الاطلاق فأوصي بعدم شطب (تنسيبات) الواردة في الفقرة (ب) وشكراً .

دولة رئيس المجلس : يعني تقبلها كما جاءت بمشروع الحكومة وكما جاءت من النواب ؟ الفقرة (ب) .

دولة السيد مضر بدران : كما جاءت من النواب ، نعم ، التي أيدت فقره (ب) مشروع الحكومة ، قرار مجلس النواب وافق على الفقرة (ب) كما ورد في المشروع .

دولة رئيس المجلس : اذن الان تأتي للفقرة (أ) ، التي عدلها مجلس النواب وجعل تشكيل اللجان من اختصاص المجلس واقتم عليها شكراً .

اذن (ب) في عندنا اقتراح جديد أبعاد من توصية اللجنة وثني عليه ، من يثني عليه الاقتراح بقبولها كما جاءت من النواب مع بقاء التنسيبات ، الدكتور رجائي والاستاذ كامل ابو جابر والاستاذ ذوقان الهنداوي ، دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : اذا سمحت لي دولة الرئيس ، نقطة نظام ، اعتقد أنه الاقتراح بالموافقة على الفقرة كما وردت من مجلس النواب بالموافقة على المشروع كما ورد من الحكومة ليس هو الأبعد .

التصويت يجب ان يجري أولاً على قرار اللجنة ، اللجنة القانونية لمجلس الأعيان فاذا لم ينجح تعديل لجنة المجلس الكرم يصبح النص الاصلي كما وافق عليه مجلس النواب وكما ورد من الحكومة هو المعتمد ، فالأساس هو قرار اللجنة القانونية ولا يوجد اقتراح ابعاد لانه لا يعدل ما ورد في المشروع الاصلي وما وافق عليه مجلس النواب ، شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي تأيد لما تفضل فيه دولة الاستاذ زيد الرفاعي المادة (٥٠) من النظام الداخلي تنص على مايلي :

( اذا قررت احدى اللجان تعديل مادة في مشروع قانون احيل عليها ، يبدأ بتلاوة المادة كما وردت من مجلس النواب ثم التعديل الذي قرره اللجنة ويطلب الرئيس ابداء الرأي في قبول التعديل او رفضه ، وهذا ما حصل الان فاذا رفض تعديل اللجنة تكون المادة مقبولة بالنص الذي ورد من مجلس النواب ) .

وهو نص صريح ، ولذلك الذي يطرح قرار اللجنة بعد الايضاح وواضح ان جميع الذين تكلموا كانوا ضد قرار اللجنة .

دولة رئيس المجلس : اذن تنفيذاً للنظام الداخلي تطرح توصية اللجنة في هذه الفقرة ، فمن يوافق على توصية اللجنة القانونية رجاء

هكذا منه لاصح



رفع الأيدي بطريقة واضحة .

السيد الأمين العام : ( ٤ من ٢٦ )

دولة رئيس المجلس : ( ٤ من ٢٦ ) لم  
تقر توصية اللجنة ، إذاً الآن اخذنا بالصيغة التي  
جاءت من النواب وشكراً لكم .

السيد المقرر : الفقرة ( ج ) اللجنة  
توصي بأقرارها كما وردت من مجلس النواب  
المؤيد لمشروع الحكومة .

دولة رئيس المجلس : الفقرة ( ج ) كما  
جاءت من النواب وفي مشروع الحكومة من  
يوافق على ذلك ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : الفقرة ( د ) اللجنة  
توصي بشطب عبارة ( وتصدر أما الزامية أو  
اختيارية ) الواردة في الفقرة ( د ) التي اشرنا  
اليها ويصبح البند كما تقترحه اللجنة ( تعتبر  
المواصفات التي يوافق عليها المجلس مواصفات  
قياسية اردنية معتمدة و تعتبر سارية المفعول من  
التاريخ الذي يحدده لذلك ) : وشطبنا عبارة  
( وتصدر أما الزامية أو اختيارية ) .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور  
رجالي المشر .

الدكتور رجالي المشر : سيدي اذا  
يمكن نستطيع الى رأي الوزارة في سبب في  
رغبتها في اصدار مواصفة أن تكون إما الزامية

أو اختيارية . وعلى ضوء ذلك نقرر فيما اذا  
كان هنالك ضرورة لابقاء او شطب هذه  
العبارة .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير الدولة  
للشؤون البرلمانية .

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية  
والقانونية : شكراً سيدي دولة الرئيس ، الغاية  
من ما ورد في المشروع على أن تصدر هذه  
المواصفات أما على صيغة مواصفات الزامية أو  
اختيارية كان لاكثر من سبب اولاً لتسهيل  
عمل المؤسسة في اعتماد المواصفات الصادرة  
من المنظمات الدولية والاقليمية والعربية ، لأن  
جميع هذه المواصفات تكون مواصفات  
اختيارية ، وعلى سبيل المثال أذكر مواصفات  
طرق الفحص والاختبار مواصفات  
المصطلحات ، مواصفات أنظمة الجودة داخل  
المصانع ، مواصفات التوثيق ، الى غير ذلك .

كما أن معظم دول العالم تكون هناك  
مواصفات اختيارية كما أن معظم دول العالم  
تكون هناك مواصفات اختيارية عدا المواصفات  
المتعلقة بالصحة والسلامة العامة لاهميتها .

وأدل على ذلك في بعض التشريعات  
ولدي هذه النصوص كما جاء في تشريعات  
الدول العربية لبنان وتونس وسوريا والجزيرة  
والبحرين الى آخره . كما أن هذا النص جاء  
منسجماً مع ما صدر من المنظمة العربية

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نبداً  
بالاستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : سيدي الرئيس  
لقد استغرق مناقشة هذا الموضوع فترة طويلة  
في اللجنة القانونية لهذه المؤسسة اهداف  
محددة في المادة ( ٤ ) من القانون تدرج في  
باين رئيسيين :

الهدف الاول توفير الحماية الصحية من  
خلال التأكد من ان السلع الاستهلاكية والمواد  
الأخرى مطابقة لمواصفاتها القياسية المعتمدة ،  
وفي تعريف المواصفة القياسية ترد متطلبات  
السلامة العامة كركن اساسي لهذا التعريف .

والهدف الثاني فهو دعم الاقتصاد  
الوطني لتمكين السلع المنتجة محلياً من  
الدخول في ميادين المنافسة ومجالاتها المختلفة .

كذلك تنص المادة ( ٥ ) من القانون  
على تولي المؤسسة القيام بمهام وصلاحيات  
معينة تحقيقاً لاهداف القانون وعلى رأس هذه  
المهام هو اعداد المواصفات القياسية واعتمادها  
ومراجعتها وتعديلها ومراقبة تطبيقها كما هو  
منصوص عليه في البند ( ١ ) من الفقرة ( ١ )  
من المادة ( ٥ ) وهذا يؤدي الى تحقيق الهدف  
الاول وهو حماية السلامة العامة ومن هنا  
للمواصفات القياسية المعتمدة حسب التعريف  
الوارد في هذا القانون ، لا يمكن إلا ان تكون  
الزامية .

للمواصفات والمقاييس في كتابها والاردن هي  
عضو في هذه المنظمة عندما اشارت الى  
ضرورة أو في احدى المواد ان تكون المواصفات  
والمعايير والاساليب القياسية المعتمدة اختيارية  
ويجوز اعطاء صفة الالتزام لأي منها بقرار  
وتركته للدول سواء للمؤسسة او للوزير او  
مجلس الوزراء وفق الحاجة .

اضافة الى ذلك فان هناك العديد من  
المواصفات تكون اختيارية لغايات التصدير  
والمنافسة في الاسواق العالمية وهي تختلف عن  
المواصفة المطبقة عادة في البلد .

القانون السابق رقم ( ٢٤ ) لسنة  
١٩٧٢ ورقم ( ٦ ) لعام ١٩٨٢ اورد مثل هذا  
النص ، وكانت ايضاً بالاضافة الى ما ذكر ان  
المواصفة الاختيارية وخاصة فيما يتعلق في  
المنتجات المحلية والتي هي تصنع لغايات  
التصدير فخوفاً من أن تحجم عملية الانتاج  
المحلي وعدم تمكن هذه الصناعة من المنافسة في  
الاسواق الخارجية ورد مثل هذا النص .

اللجنة الكريمة عندما كان هناك في  
نقاش حول حذف كلمة ( اختيارية ) كان في  
توجه اذا كان هناك قرار من المجلس الكريم  
بشطب كلمة الاختيارية ان توضع فقرة خاصة  
تغطي المؤسسة حق اصدار مواصفات اختيارية  
لغايات الصناعة التي تعد عادة للتصدير  
وشكراً .

هكذا هو الأصل

وهي إذ أنها تحدد الشروط الدنيا التي يجب ان تتوفر لغايات السلامة العامة .

كذلك نص البند ( ١٠ ) في المادة ( ٥ ) على دعم وتشجيع الدراسات والبحوث وعقد الدورات التدريبية ذات العلاقة في مجالات اختصاص المؤسسة .

وهذا يفتح الباب واسعاً امام المؤسسة لتقوم بما تشاء في حقل ومجال التدقيق والارشاد في صناعتنا المحلية لتضع مواصفات اختيارية لها ليست مواصفات قياسية معتمدة وفقاً للتعريف الوارد في هذا القانون وهذه المواصفات الاختيارية هي بمثابة توصيات عندما يكون امر هو خاضع للاختيار او عدم الاختيار لماذا من الضروري ايراده في قانون .

ولكن مواد القانون الأخرى او اضافةقرة كما اقترح معالي وزير الشؤون القانونية والبرلمانية تذكر مواصفات دون ان تسميها مواصفات قياسية معتمدة . اصدار مواصفات اختيارية .

فلا بأس ان يضاف هذا في إحدى الفقرات لكن ان نقى عليها عندما نقول كما وردت في المشروع

مواصفات قياسية اردنية معتمدة وتصدر اما الزامية او اختيارية

نحن تناقش الحقيقة جوهر القانون

والتعريفات الواردة فيه .

هنالك ايضاً احكام عقابية ترد في المواد اللاحقة في هذا القانون لمن يخالف اعتماد المواصفات القياسية المعتمدة ، فإذا كانت هنالك مواصفات اختيارية وهي ايضاً قياسية ومعتمدة فكيف نعاقب من لا يختار ان يطبقها وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : شكراً دولة الرئيس تأكيداً لما عبر عنه سعادة الدكتور كمال الشاعر واطافة ابدى :

اولاً : لقد نوقش هذا الموضوع طويلاً وبدقة في اللجنة القانونية قبل ان نتوصل الي قناعتها للمشورة امام المجلس الموقر .

ثانياً : هناك تناقض بين تعبير معتمدة وتعبير اختيارية ، فالمفروض ان تكون الزامية عندما تصدر بصفة معتمدة ، بعد ان تكون معتمدة كيف تكون اختيارية .

هكذا ناقشت هذا من ضمن ما دار خلال مناقشة اللجنة للموضوع ، علماً بأنه لا يتبع عليها ان تصدر توجيهات عامة في اي مسألة من المسائل لان الاصل في الاشياء الالاحة وهي مؤسسة مبنية في هذا المجال وبالتالي لا يتبع عليها ان تصدر توجيهات

وارشادات تنصح بان تكون او ان تتبع مجرد نصيحة لكن عندما هذه الاشياء بصفة معتمدة لابد ان تكون الزامية .

لذلك ارتأت اللجنة ان تتوقف عند تعبير ( معتمدة ) .

تعتبر المواصفات التي يوافق عليها المجلس مواصفات قياسية اردنية معتمدة وهناك تعريف للمواصفات الاردنية المعتمدة .

اضافة الى ذلك كله الانسجام في العملية التشريعية يقتضي ان تتوقف عند كلمة ( معتمدة ) وان نشطب عبارة ( اما الزامية او اختيارية ) وشكراً ، سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور رجائي المعشر .

الدكتور رجائي المعشر : شكراً سيدي الرئيس اذا يرجع الى تعريف المواصفة القياسية نجد انها تتضمن عدة اشياء بالاضافة الى تركيبة السلع نفسها .

فالمواصفة القياسية هي صفات السلعة او المادة او كل ما يخضع للقياس او اوصافها او خصائصها في السطرين الآخرين يقول :

وتشمل المصطلحات والرموز وطرق الاختبار وطرق اخذ العينات والتغليف ووضع السمات او بطاقات البيان .

الفقرة التي تليها يتحكي عن المواصفة القياسية المعتمدة : المواصفة القياسية الاردنية او اي مواصفة قياسية عربية او دولية او اجنبية يعتمدها المجلس لاغراض هذا قانون .

لو افترضنا جدلاً انه صدرت مواصفة قياسية لمادة ما وحددت هذه المواصفة طول او عرض .

هذه المادة ( ١٠ X ٥ سم ) وجاء مصنع جديد ينتجها بطول ( ١٥ X ٢٠ ) يصبح هو غير قادر على تطبيق المواصفة الاردنية مع انه يقدم قد يكون عينة افضل لانه هنا ما يتحكي في المادة او تركيبها هنا يتحكي في حجمها طولها عرضها الى آخره او اذا جاء واحد وقال في البيانات التي اريد ان اضعبها على علبه مادة غذائية اريد ان اكتب بالاضافة لما ورد في المواصفة اريد ان اكتب معلومات اكثر ، ينبغي ونقول له انت اصبحت مخالف للمواصفة الاردنية لانه انت ملزم فقط في هذا الحجم من المعلومات التي تعطى .

فالاساس ان تكون المواصفة الزامية اذا كانت في المادة نفسها المشكل .

الناحية الثانية ان في عديد من الدول عندما تطرح او تحاول استيراد من دولة أخرى يقول تعتمد مواصفة تلك الدولة عند الاستيراد ، يعني ينبغي البراق لنفرض تريد ان تستورد سلعة معينة مواصفاتها متطلبات

هكذا من الاصل



المواصفة العراقية اقل من المواصفة الاردنية يكون شرطها انه تستورد السلعة بالمواصفة العراقية ولكن لا تُقبل الا اذا كانت مطابقة للمواصفة من البلد المنشأ .

ففي هذه الحالة يصبح المصدر الاردني في وضع غير تنافسي مع دولة مثل تركيا مثلاً التي هي قادرة ان تورد بموجب المواصفة العراقية التي هي ادنى من المواصفة الاردنية ، فبالطريقة هذه ينحرم المصدر الاردني من حق التصدير .

فهناك عديد من الامور التي تؤثر على قدرة الصانع او المنتج الاردني من المنافسة من العمل اذا حددناه في مواصفة الزامية فلدور مؤسسة المواصفات والمقاييس انها تضع مواصفة الزامية عندما تكون ينحكي عن السلامة العامة للسلع الغذائية ، للسلع الدوائية الى آخره . حتى نضمن الحد الأدنى من المواصفة ، اما عندما ينحكي في اشياء لا تؤثر على السلامة العامة ينحكي عن مواصفات بعض الاشياء ينحكي في درجة اولى من الورق او درجة ثانية او درجة ثالثة لم نجد عندنا ضرورة في الالتزام ، بنضع نحن مواصفة اختيارية اردنية وبقتل من خلال علامة الجودة ان هذا طبق المواصفة الاردنية على اعلى مستوياتها والشخص الآخر لم يطبقها يكون علامة الجودة هي الميزة بين الاثنين .

فأنا اقول اذا اردنا الغاء كلمة الزامية او اختيارية لاهد من اضافة فقرة تعطي مجلس الادارة الحق في ان يصدر مواصفة اختيارية اذا كانت لا تؤثر على السلامة العامة ، اما لازم تكون مواصفة اردنية معتمدة اختيارية حتى لا يكون لها تأثير على قدرة الصانع الاردني او المنتج الاردني في هذا المجال وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يعني معالي الاستاذ الدكتور رجائي يريدها كما جاءت في المشروع ؟

الدكتور رجائي المعشر : نعم يا سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي الرئيس ، لا اجد اي تناقض بين عبارة مواصفات قياسية اردنية معتمدة وصدر هذه المواصفات اما بشكل الزامي او اختياري .

التناقض يصبح قائماً لو ترك موضوع الالتزام او الاختيار لصاحب السلعة او صاحب المادة ولكن ليس هذا هو فمعي للنص ، عندما القول وتصدر ( اما الزامية او اختيارية ) يعني المجلس هو الذي يحدد هل هذه المواصفة الزامية او اختيارية .

فعندما يصدر مواصفة مثلاً تتعلق بمواد

غذائية قد ينص على ان هذه مواصفات معتمدة والزامية ، واذا اصدر مواصفات قياسية معتمدة عن مواد أخرى كما تفضل وأشار اليه معالي الدكتور رجائي ، فمممكن ان تكون هي المواصفة الاردنية للمعتمدة ولكنها اختيارية لان اي تغيير في المواصفة لا يتعلق بالجودة او في الشروط المطلوب توفرها فيها .

وبالتالي طالما ان المجلس هو صاحب القرار وهو الذي يقرر ما هي المواصفات القياسية التي يجب ان تكون الزامية والمواصفات التي يجب ان تكون اختيارية فلا اجد اي تناقض واقترح ان يوافق المجلس الكريم على الفقرة كما وردت في مشروع الحكومة وكما اقراها مجلس النواب وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هل لدى معالي المقرر شيء ؟

السيد المقرر : فيما تفضل به الأخوان لا ارى تناقض في الموضوع الى الحد الذي بين ان هناك اختلاف في الرأي ، فالجميع جمع على ان في حالة شطب عبارة ( وتصدر اما الزامية او اختيارية ) ان توضع فقرة تغطي هذا الحكم في مكان آخر علماً بان المادة ( ١٢ ) في الفقرة ( أ ) والمادة ( ٢٣ ) من مشروع القانون تطرقت الى هذا الموضوع . وكلهم مرتبطون في بعض .

ولذلك لا اجد هناك غضاضة بالنسبة الى اللجنة القانونية اذا بقيت هذه الفقرة باستثناء التناقض بالمعنى بشكل عام الذي اشار اليه الاستاذ جودت بان كلمة ( معتمدة ) تعني الالتزام او ترتبط او تقترب بالالزام ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : شكراً دولة الرئيس ، انا ما زلت عند اعتقادي بان النص اذا ما اخذنا في اعتباره عند قراءته وتلاوته ، التعريفات الواردة في صدر القانون ينطوي على تناقض .

لكنني اؤيد اقتراح معالي الدكتور رجائي المعشر باضافة فقرة تجيز للمجلس ان يصدر مواصفات قياسية اردنية اختيارية .

اما عندما نقول مواصفات معتمدة معنى ذلك ان هذا التعبير مرتبط بالالزامية ويتميز هذا المعنى في نفس من يقرأ النص عندما تعود الى التمييز بين المواصفة القياسية والمواصفة القياسية المعتمدة كما وردت في الصفحة الاولى من المشروع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع ان لشطب كلمة ( الزامية

هكذا من الأصل

أو اختيارية ( ثم نعود لنضعها في صلاحيات المجلس وهي موجودة أصلاً هنا وهي للمجلس شيء أراه غريب يعني . لأن المجلس هو الذي يقرر والذي يوافق والذي يصدر ، أشطبه من المجلس وأعود واضعها في مكان ثاني للمجلس )

فلذلك المواصفة المعتمدة يمكن بصفة الإلزامية ليست شرط المعتمدة لها صفة الإلزامية أنا اعتمد مواصفات عدة في شيء اسمه اختياري وهو معتمد .

أنا كمجلس اعتمدت هذه المواصفة وبحثت وقت في بعض نقاطها ، وضمت لها نقاط اختيارية في القياس أو الوزن أو إلى آخره ، أقول مثلاً :

علبة رب البنادرية تحوي كيلو هذه مواصفة وأقول يمكن بانها تحوي نصف كيلو وربع كيلو وخمسين غرام هذه اختيارية ، ليس لها علاقة بالمادة نفسها من الناحية الصحية ، من ناحية الأثر على الصحة العامة ، لي حق إلي اضبع اختيارية ، الوزن بين خمسين غرام وعشرين كيلو ( تنكة ) .

فلذلك نعطي نحن حرية ومرونة وحركة إلى المجلس والأخوة الأعيان أعضاء اللجنة شاعرين في هذا الموضوع يريدون أن ينسخوها من اختصاص المجلس هنا ليضيقوها في اختصاص المجلس هناك .

أنا أقول ان تبقى محلها لاضير عليها أبدأ هي مرونة للمجلس في ذلك وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور كامل أبو جابر .



الدكتور كامل أبو جابر : شكراً دولة الرئيس ، يا سيدي تتحقق السلامة العامة من كون المجلس هو الفصيل أصلاً وهو الذي يضع الشروط للمواصفة إذا كانت الزامية أو اختيارية .

اعتقد ان هناك ضرورة لايراد الاختيار لاعطاء المرونة التي تفضل بها معالي الدكتور رجائي وشرحها .

كما اني فهمت من معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية والقانونية ان هذا النص ينسجم مع نصوص وتعليمات المؤسسة العرية كما وانه ينسجم مع النصوص الواردة اذا ما كانت في كل القوانين العرية ينسجم مع

النصوص الواردة في معظمها على الأقل .

ولذلك اعتقد ان النص كما ورد في المشروع يعني بالغرض واقترح التصويت عليه يا سيدي ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الحقيقة في عدد من الاخوان مسجلين ومعالي الدكتور يرى التصويت على الموضوع وصار واضح .

هل يوافق المجلس على أن نصوت ونوقف النقاش ؟

شكراً لكم .

إذا أوصت اللجنة بشطب هاتين الكلمتين ( وتصدر اما الزامية اختيارية ) وهذه توصية اللجنة ، في اقتراح ان نبقىها كما جاءت في المشروع وهنا استعين في المجلس ابهما تصويت عليه أولاً .

السيد المقرر : قرار اللجنة يا سيدي لانه عوده الى قرار اللجنة .

دولة رئيس المجلس : قرار اللجنة ، من يوافق على قرار اللجنة ؟

السيد الأمين العام : ( ٧ ) من ( ٢٦ ) .

دولة رئيس المجلس : ( ٧ ) من ( ٢٦ ) .

إذا انتهينا عدنا الى قبول ما جاء من النواب وما جاء في المشروع وشكراً لكم .

السيد المقرر : عفواً دولة الرئيس اذا تبين للمقرر او لاي عضو من اعضاء اللجنة القانونية بان هناك رأي اولي واجدر بالأخذ به فاقدر بان من واجبه وليس فقط من حقه من واجبه ان يأخذ بالرأي الجديد والا يصبح الانسان ملتزم بوجهة نظر دون ان يسمع وجهات النظر الاخرى التي قد تعيده الى موقع جديد ، يدافع عن قرار اللجنة .

دولة رئيس المجلس : إذا الآن الفقرات الباقية من المادة ( ١٠ ) قبلناها كما جاءت من النواب .

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ١١ ) : اللجنة توصي بالأخذ بها كما وردت من مجلس النواب وكما هو مؤيد لمشروع الحكومة .

دولة رئيس المجلس : المادة ( ١١ ) كما جاءت من النواب ولي مشروع الحكومة ، هل توافقون على ذلك ؟ وشكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ١٢ ) نفس الاجراء فيما يتعلق بالفقرات ( أ ، ب ، ج ) توصية اللجنة الأخذ بقرار مجلس النواب

هكذا من الأصل



مؤيده للمشروع كذلك .

دولة رئيس المجلس : الفقرات ( أ ، ب ، ج ) كما جاءت من النواب هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

وشكراً لكم ، نأتي الى ( د )

السيد المقرر : الفقرة الأخيرة المشار إليها ( د ) وهو خطأ مطبعي ، الفقرة ( د ) للجنة توصي بشطب عبارة ( في مجال المحافظة على البيئة والصحة المهنية ) وهي تقصد بذلك ان :

على جميع المؤسسات الصناعية والتجارية العامة والخاصة والأفراد التقيّد التام بالموافقات القياسية المعتمدة . على اطلاعها وليس ( في مجال المحافظة على البيئة والصحة المهنية ) فقط يعني وجهة نظر اللجنة ان يكون الالتزام بالموافقات القياسية المعتمدة بشكل مطلق .

دولة رئيس المجلس : معالي السيدة ليلي شرف .



السيدة ليلي شرف : انا اجد ان من الضرورة ابقاء هذه العبارة كما وردت من الحكومة لاننا مررنا بفترة شهدنا فيها كيف تلوث المصانع مياه نهر الزرقاء وتؤدي الى تلوث السد والمياه وهناك تجارب عديدة في تلوث الهواء وهذه قضية هامة جداً بالنسبة لموضوع الصحة العامة .

اذا احببتم ان تبقى لكل المجالات بالاضافة الى هذا ونقول : وخاصة في او تبقى كما هي لكن ان نحذفها ونحن نطلب من المصانع التقيّد بالموافقات والمقاييس اعتقد انه يكون ناقصاً وبشكل خطراً ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ رجائي المعشر .

الدكتور رجائي المعشر : سيدي انا اثني على اقتراح ابقاء النص كما ورد في مشروع الحكومة والغاية من المرافعة القياسية في مجال المحافظة على البيئة هي ان السلع التي تنتج في المصانع لازم تكون معبئة بشروط معينة التي تحافظ على السلامة العامة والبيئة .

فابقائها بهذا الشكل نفيد ويؤدي الغاية المطلوبة من القانون وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً

سيدي الرئيس ، انا اعتقد ان اللجنة القانونية الموقرة قررت شطب عبارة ( في مجال المحافظة على البيئة والصحة المهنية ) على ضوء ما قرره بالنسبة للفقرة التي بحثناها قبل قليل عندما قررت ان تشطب عبارة ( اما الزامية او اختيارية ) .

فعندما اقترحت اللجنة ان تكون المواصفات القياسية الاردنية المعتمدة الزامية فقط كان من الطبيعي ان تقترح اللجنة شطب عبارة ( في مجال المحافظة على البيئة والصحة المهنية ) ليصبح التقيّد تام بالموافقات القياسية المعتمدة في جميع الحالات .

ولكن الآن وبعد ان قرر المجلس الكريم عدم الموافقة شطب عبارة ( اما الزامية او اختيارية ) وابقائها في المادة السابقة فمن الطبيعي ان يبقى في هذه الفقرة كما ورد من الحكومة لأنه عملية الالتزام تصبح محصورة في المحافظة على البيئة والصحة المهنية وللمجلس حق المرونة في الاختيار في المواصفات الأخرى ، وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ مضر بدران .  
دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع جميع النصوص السابقة هنالك نصوص واضحة :

على جميع المؤسسات الصناعية والتجارية . أما تأتي مثلما جاءت في الفقرة ( ح ) على المصانع او على الاستيراد كتجاري ( العامة والخاصة والأفراد التقيّد التام بالموافقات القياسية المعتمدة ) .

هذه الفقرة ( هـ ) وضعت فقط لهدف مجال المحافظة على البيئة والصحة لهذه الغاية اذا شطبنا ( في مجال المحافظة على البيئة والصحة المهنية ) لا لزوم لفقرة ( هـ ) كلها هذه وضعت لهذه الغاية فقط فلذلك شطبها شطب فقرة ( هـ ) لان مطلع المادة ما عدى مجال المحافظة واردة في المواد الأخرى هنا تخصيص واطاعة شيء معين لموضوع البيئة والصحة المهنية ، مخصصة هذه للصحة المهنية والبيئة اذا شطبناها فلا لزوم لها .

لذلك اوصي بابقاء مجال المحافظة على البيئة والصحة المهنية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي السيد ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : بالاضافة الى ما ذكره دولة الاستاذ مضر بدران انه اذا حذفنا آخر المادة يجب ان نحذف كل المادة ولا يجب حذفها لانها جاءت لغاية تختلف عن الغايات التي جاءت بها الفقرات الأخرى .

أوضح .

الفقرة (أ) من نفس المادة (١٢) تكلمت عن المواد التجارية ، السلع التجارية التي تستوردها من الخارج وتداولها في تجارتها الفقرة (ج) تكلمت عن منتجات المصانع السلعة المصنعة ، المنتجة في المصنع كيف ستكون مواصفاتها . المادة هذه تختلف غايتها تماماً ، تختلف عن المواد التجارية التي لها مواصفات وغطيت في مادة وتختلف عن المنتجات الصناعية التي تنتج في المصانع ، تنتجها المصانع وغطيت في مادة كما قالت معالي السيدة ليلى شرف وقالوا بقية الأخوان هذه خاصة في المحافظة على البيئة والصحة البيئية أو المهنية لأوضح ذلك .

ثاني مصنع لهذه الغاية تضع مواصفات خاصة بمصنع لا تعرض للسلعة بذاتها التي هي منتجات مصنع لا ضرب مثل بذلك :

مصنع الاسمنت لازم يكون فيه فلتر للمحافظة على البيئة منته كذا وحجمه الى آخره .

هذه مواصفة او المصنع الذي ينتج عنه تلوث البيئة دخان او غير دخان . يجب ان توضع له مواصفة معينة بحيث انه تتضمن مايلي ولا تتعلق بالسلعة التي ينتجها ذلك المصنع انما تتعلق بالبيئة والصحة المهنية ، وهذه الغاية من وجود هذه المادة

لذلك الحقيقة وجودها ضروري وغايتها

تختلف عن الغايات التي وردت في المواد الأخرى بالنسبة الى المؤسسات الصناعية والتجارية العامة ، والخاصة والافراد التقيد التام بالمواصفات القياسية المعتمدة هذه الأمور تتعلق في السلع المنتجة والمستوردة والمتاجر بها والمصنعة غير تلك وضعناها بمواصفات غير احياناً المصانع المؤسسات الصناعية لغايات المحافظة على البيئة توضع لها مواصفات قياسية معينة وليس مواصفات قياسية للسلعة التي تنتج في ذلك المصنع او التي يتاجر فيها بالمحل التجاري .

هذه لغايات البيئة فقط لذلك اعتقادي على ان ما ورد في مشروع الحكومة ضروري ودقيق ويجب ابقائه وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الأخ ، سعادة الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : سيدي الرئيس انا اتفق مع ما تفضل به دولة الاستاذ زيد الرفاعي ، ان اللجنة اتجهت الى شطب هذه العبارة بمفهوم ان المواصفات القياسية المعتمدة هي الزامية ولا بد من وجود مواصفات قياسية معتمدة في اطار المحافظة على البيئة والصحة العامة ولذلك بما أن المجلس الكريم لم يأخذ بتوصية اللجنة القانونية فيما يتعلق بشطب الزامية او اختيارية لاهد هنا الحقيقة من بقاء هذه العبارة في الفقرة (د) لانها تتعلق كما تفضل

معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي تتعلق ليس بالسلع نفسها وانما بطريقة التصنيع وكل ما يتعلق بالصناعة لاحترام والمحافظة على البيئة والصحة العامة عند هذه وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : شكراً دولة الرئيس ، فعلاً كان ذلك في ذهن اللجنة القانونية عندما بحثت الموضوع واقترحت ما اقترحت .

لكن الآن اما وقد رفض المجلس المقرر ان يأخذ بتوصية اللجنة القانونية فاعتقد انه يجب الابقاء على النص بالاضافة التقيد التام للمواصفات القياسية المعتمدة الزامية لكي نميز ما دمنا قد اخذنا بالمقترح او بالنص الذي يقول المواصفات المعتمدة تكون اما الزامية او اختيارية ما دمنا نريد ان نلزمها نلزم هذه الجهات فيجب ان نميز ايضاً باضافة كلمة (الزامية) بعد (المعتمدة) وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الدولة آخر المتكلمين .

معالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية : شكراً دولة الرئيس أولاً الفقرة (د) وليست (هـ) هنا يبدو ان في خطأ مطبعي لأنه أ ، ب ، ج ، د في المادة (١٢) .

ثانياً الحقيقة مع ما تفضل به اصحاب الدولة والمعالي وما ذهبوا اليه لضرورة الابقاء على هذه العبارة امر ضروري لاهمية هذا الجانب وضرورة الالتزام حتى المجتمع بكامله بمواصفات البيئة وبشكل خاص بالنسبة للافراد ، حتى يكون في هناك قدرة على السيطرة على الغازات او المياه العادمة او حتى النفايات التي تُطرح وكلها تتعلق في البيئة والسلامة العامة ايراد هذا النص وبالتخصيص في هذه المادة هو لأهمية الأمور المتعلقة بالسلامة والصحة والبيئة .

صحيح أن هناك نصوص أخرى عالجت موضوع المصانع والمستوردين لكن للأهمية وردت لغايات الاهتمام والالتزام حتى بما فيه المؤسسة التي تصدر المواصفات تلزم بان تكون المواصفات عندما تصدرها ان تكون الزامية وليست اختيارية وكان واضح عندما اتجهت اللجنة الكريمة الى حذف هذه الجملة انه كان هناك ربط بين هذه الجملة والفقرة التي لم يوافق عليها المجلس الكريم بشطب عبارة (الزامية او اختيارية) وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الحقيقة صان الأمر واضح جداً وهو الاهتمام بالبيئة والصحة وهذه القضايا ولذلك لابد في ضوء هذه المناقشات من طرح موضوع حذف (المحافظة على البيئة والصحة المهنية) لا ادري من الذي يؤيد ذلك من الاخوان توصية اللجنة



يحذف هذه العبارة .

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

لا أحد ، وشكراً .

إذا الإبقاء على هذه الفقرة كما جاء في مشروع الحكومة وكما وافق عليها النواب تأتي لبعدها .

السيد المقرر : المادة ( ١٣ ) : تأييد أو موافقة كما وردت من مجلس النواب مؤيداً لذلك للمشروع .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها كما جاءت من النواب ؟

وشكراً لكم .

السيد المقرر : وكذلك المادة ( ١٤ ) .

دولة رئيس المجلس : المادة ( ١٤ ) كما جاءت من النواب هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ١٥ ) :

توصي اللجنة بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : المادة ( ١٥ ) أيضاً كما جاءت من النواب هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ١٦ ) توصي اللجنة بالموافقة كما جاءت من النواب .

دولة رئيس المجلس : المادة ( ١٦ ) كما جاءت من النواب وكما جاءت في مشروع الحكومة .

هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ١٧ ) توصي اللجنة بالموافقة كما جاءت من النواب .

دولة رئيس المجلس : المادة ( ١٧ ) كما جاءت من النواب .

هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

وشكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ١٨ ) كما وردت من مجلس النواب وفي المشروع .

دولة رئيس المجلس : أيضاً المادة ( ١٨ ) كما وردت من النواب وفي المشروع .

هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ١٩ ) موافقة عليها كما وردت من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : المادة ( ١٩ ) هل توافقون عليها ؟

وشكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ٢٠ ) توصي اللجنة بالموافقة عليها كما جاءت من النواب .

دولة رئيس المجلس : المادة ( ٢٠ ) أيضاً كما جاءت من النواب .

هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ٢١ ) كما وردت من مجلس النواب وفيها تصحيح لغوي عما ورد في المشروع فقط .

دولة رئيس المجلس : المادة ( ٢١ ) كما وردت من مجلس النواب هل توافقون عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ٢٢ ) كما وردت من مجلس النواب وفي المشروع .

دولة رئيس المجلس : المادة ( ٢٢ ) توصي اللجنة بالموافقة كما وردت من النواب وفي المشروع .

هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ٢٣ ) توصي اللجنة بشطب كلمة ( الزامية ) الواردة من مجلس النواب وفي ضوء التعديل وفق قرار المجلس للوقر الآن يصبح تحصيل حاصل بان تأخذ بما ورد في قرار مجلس النواب انسجاماً مع ما توصل اليه المجلس في مادة سابقة .

دولة رئيس المجلس : سعادة الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : أؤيد معالي المقرر ، لا بد من الأخذ بقرار مجلس النواب وإبقاء ( الزامية ) إذا اتنا الغنيا الجزء الأول .

دولة رئيس المجلس : إذا إبقاء كلمة ( الزامية ) كما ورد في مجلس النواب هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ٢٤ ) كما وردت من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : المادة ( ٢٤ ) كما وردت من مجلس النواب هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ٢٥ ) كما وردت من مجلس النواب وفي المشروع .

دولة رئيس المجلس : المادة ( ٢٥ ) :

هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ٢٦ ) كذلك توصي اللجنة بالأخذ بما ورد من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : المادة ( ٢٦ ) هل توافقون عليها ؟

شكراً لكم . تفضل معالي ابو محمد .

السيد ذوقان الهنداوي : في المادة ( ٢٦ ) يوجد لها مادتين ( أ ) اذا كانت السلعة ليست مطابقة للمواصفات القياسية يترتب على المؤسسة ان ترسل انذاراً خطياً الى صاحب تلك السلعة او المادة او منتجها تطلب اليه فيه التقيد بتلك المواصفات خلال المدة التي تحددها له .

( ب ) : اذا لم يتم مالك السلعة او المادة للتصويع عليها في الفقرة ( ١٠ ) من هذه المادة او منتجها بالتقيد بالمواصفات القياسية المعمدة خلال مدة الانذار ، يتم ، وهذا الذي اريد ان اعلق عليه .

تتم مصادرتها او اعلانها بقرار من المدير العام الى آخره .

الحقيقة المادة ( ٢٦ ) وخاصة الفقرة ( أ ) منها تتعارض مع المادة التي اقربناها الآن

وهي المادة ( ٢٣ ) المادة ( ٢٣ ) تقول :

اذا تخلفت السلعة او المادة التي تخصص لمواصفة قياسية معتمدة عن مطابقة تلك المواصفة ، فعلى المدير العام ان يصدر امراً خطياً يقرر فيه مصادرة تلك السلعة او المادة او اعلانها او اعادة تصديرها .

المادة ( ٢٣ ) يفهم منها ان المدير العام يجب ان يتخذ فوراً بمصادرة السلعة او اعلانها الخ .

المادة ( ٢٦ ) قال لا يجب ان يسبق الائتلاف او المصادرة بالانذار اليس هنالك تناقض .

يعني المادة ( ٢٦ ) قالت يجب ان يوجه انذار قبل ائلاف المادة او مصادرتها بينما المادة ( ٢٣ ) وردت على الاطلاق يجب مصادرة المادة ، المدير العام عليه ان يصادر المادة او يلفها اذا تبين انها مخالفة للمواصفة اتصور دولة الرئيس انه مع مراعاة ما ورد .

في المادة ( ٢٣ ) لم يرد مراعاة كيف يكون هناك عليك رأساً ان تصادر أو تلف هنا قال لا ، عليك ان توجه انذار ، يعني كلمة مع مراعاة ، لا تحمل الاشكال اذا كان الجواب انه والله ورد فيها مع مراعاة ما ورد في المادة ( ٢٣ ) .

دولة رئيس المجلس : يا ترى ايراد كلمة

وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ

كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : سيدي الرئيس بما اتنا نبحث مواد عقابية اريد ان أوجه سؤالاً الى معالي وزير العدل اذا سمحت لي دولة الرئيس .

لدينا مواصفات قياسية معتمدة الزامية او اختيارية ثم تشير في هذه المواد العقابية الى المواصفات القياسية المعتمدة دون أن نذكر ان كانت الزامية او اختيارية ونضع عقوبات .

فأرجو ان يوضح لنا الحقيقة معالي وزير العدل وكيف تتعامل معه او تتعامل معه المحاكم ؟

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً دولة الرئيس يا سيدي واضح من المبادئ العامة أن العقوبة لا تفرض الا على مخالفة المواصفة الازامية اما المواصفة الاختيارية طالما انها اختيارية ينتفي مبرر العقاب فيها .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور

رجائي المعشر .

الدكتور رجائي المعشر : سيدي في التعديل الذي اوردته مجلس النواب على المادة

مع مراعاة ، احكام المادة ٢٣ لا تكفي لرسم الصورة التي تجري فيها اجراءات المصادرة .

السيد ذوقان الهنداوي : لا يختلفن عن بعض يتناقضن ، هناك قال عليك فوراً أن تصادرها دون أن تقدم انذار ، هنا قال لا عليك أن تقدم انذار اولاً وان تشمر صاحب السلعة .

دولة رئيس المجلس : نسمع مدير المواصفات .

مدير المواصفات والمقاييس : شكراً

دولة الرئيس حقيقة المادة ( ٢٦ ) جاءت تأكيداً للمادة ( ٢٣ ) ، المادة ( ٢٣ ) اعطت المدير العام بأن يقوم بمصادرة كل السلع الموجودة في الاسواق في حالات كثيرة جداً ، بالإضافة الى قيام المؤسسة بمصادرة هذه السلع لا تستطيع أن تقوم في وقت محدد بمصادرة هذه السلعة من جميع انحاء المملكة فيطلب بالإضافة الى دور المؤسسة بمصادرة هذه السلعة ان يقوم صاحب السلعة ايضاً بسحب جميع منتجاته من الاسواق المحلية وبالتالي هناك ايضاً عقوبة تؤكد على المادة ( ٢٣ ) اذا لم يتم سحب المصنع بسحب هذه المنتجات ، للوزير اغلاق هذا المصنع معناه هناك عقوبات .

العقوبة الأولى ان المؤسسة تقوم بالمصادرة والمصنع يقوم بسحب منتجاته من الاسواق والوزير ايضاً يستطيع ان يغل المصنع في حال طرح منتجات غير مطابقة للمواصفات

هكذا عند الاصل



( ٢٣ ) اضاف كلمة ( الزامية ) للمواصفة القياسية المعتمدة فاصبحت العقوبة محددة بالمواصفة القياسية الالزامية ، العقوبات الواردة في ( ٢٤ ) لا تتعلق بالمواصفة تتعلق في ادوات الصنع وادوات أخرى . منع الموظف من الدخول الى آخره وليس لها علاقة بالمواصفة فلذلك العقوبة واضحة انها تطبق فقط على المواصفة الالزامية .

دولة رئيس المجلس : نعود الى رأي معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : الحقيقة هناك استفسار هل هنالك تعارض بين المادتين ( ٢٣ ) و ( ٢٦ ) باعتبار ان المادة ( ٢٣ ) ترجب الائتلاف والمصادرة فوراً بينما المادة ( ٢٦ ) قالت لا يجب أن يسبق الائتلاف او المصادرة انذار ، هل هنالك تناقض هل هنالك حاجة لمادة ( ٢٣ ) اذا اردنا ان تأخذ بفكرة الانذار قبل المصادرة .

واذا كنا لا نريد أن تأخذ بفكرة الانذار هل هنالك حاجة لاراده في المادة ( ٢٦ ) ، انا الحقيقة اوجه استفسار للأخوة القانونيين في هذا الموضوع ؟

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة السيد زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً دولة الرئيس ، لأول وهله لا اجد أي تناقض بين المواد المختلفة ولكن قد يكون سبب الاشكال هو تسلسل هذه المواد ، المادة ( ٢٣ ) هي اول مادة تتكلم عن العقوبات والاجراءات واعتقد انه قد يكون من الانسب ان تكون المادة ( ٢٦ ) هي محل المادة ( ٢٣ ) فأول مادة تتكلم تكون اذا تبين ان أي سلعة او مادة ليست مطابقة أ ، ب وبهذه تأتي المادة ( ٢٣ ) اذا تخلفت السلعة ، وفي هذه الحالة تصبح عبارة تخلفت تشير الى الاجراءات التي يجب أن تتخذ بموجب المادة ( ٢٦ ) فقد يكون من الافضل تقديم المادة ( ٢٦ ) لتحل محل المادة ( ٢٣ ) و ( ٢٣ ) تصبح ( ٢٤ ) و ( ٢٥ ) و ( ٢٦ ) شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الحقيقة في عندنا مفهومين :

المفهوم الأول المصنع المخالف او صاحب الصناعة الذي انتج سلع غير متقيدة بالمواصفات يجب أن تتخذ فيها قرار ، اما السلعة الذي سينتجها فيما بعد تعطيه انذار للسلع التي ارسلها للسوق ، فيوجد شغلين يعني في مادة لازم تستولي عليها لانها مخالفة ولي انذار حتى يتقيد بالمواصفات ، معالي وزير العدل .



السيدة نائلة الرشدان : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة انا مفهومي للمادتين ( ٢٣ ) و ( ٢٦ ) انهم مكملان .

لأنه يقول لنا او اعادة تصديرها او اعادة صنعها في صورة تطابق تلك المواصفة .

عندنا بضاعة وكانت مخالفة للمواصفات اذا تم اتلافها لكن يعطى المصنع انذار مثلما ذكرت دولة الرئيس أنه يعطى انذار من اجل ان يعيد صنعها مرة أخرى بمواصفات تطابق المقاييس او ان يكون البضاعة التي سيتم تصنيعها فيما بعد تكون مطابقة للمواصفات ، فأذا لم تكن مطابقة للمواصفات تتخذ الاجراءات الموجودة في المادة ( ٢٦ ) ، المادة ( ٢٣ ) هي العقوبة الأولى ولأعطاء انذار بأن يتقيد بالمواصفات ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العدل .



معالي وزير العدل : يا سيدي من الواضح ان المادة ( ٢٣ ) بعد اضافة كلمة ( الزامية ) لها تصبح على انها تتناول سلعة معينة مخالفة للمواصفة الالزامية ، اما المادة ( ٢٦ ) فهي تتكلم عن سلع مخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة غير الالزامية ، هذا من جهة ، من جهة أخرى لا أرى تناقضاً بين المادتين وانما أرى أن المادة ( ٢٦ ) تكمل تماماً احكام المادة ( ٢٣ ) ، تكمل احكام المادة ( ٢٣ ) ولا تتناقض معها والتصدير الذي اوردت فيه المادة ( ٢٦ ) يبين ذلك مع مراعاة احكام المادة ( ١٢ ) و المادة ( ٢٣ ) .

واعتقد أن المادة ٢٦ واردة في مكانها .

دولة رئيس المجلس : سعادة العين نائلة الرشدان .

هكذا من الأصل

معالي وزير العدل : يا سيدي لمزيد من الايضاح يفرق القانون بين نوعين من السلع المخالفة للمواصفات سلع مخالفة للمواصفات الالزامية المعتمدة وهذه بموجب مصادرتها فوراً دون اجراء وجرى البحث عنها في المادة ( ٢٣ ) ، و سلع مخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة ولكن ليست المعتمدة الالزامية وهذه يطلب منه بالندار ان يرقى بسلعته الى مستوى المواصفة المعتمدة وهذا الانذار يعطيه الفرصة لتصحيح الوضع .

لذلك هنالك تنسيق تام وتكامل بين المادتين والحكمان منفصلان ، حكم يتعلق بالسلع المخالفة للمواصفة الالزامية ودرجة هذه المخالفة كبيرة جداً تستوجب العلاج الحاسم واعطي العلاج الحاسم في المادة ( ٢٣ ) ، والسلع المنصوص عنها في المادة ( ٢٦ ) وهي المخالفة للمواصفة القياسية المعتمدة ولكن غير الالزامية ويطلب تحسين هذه المواصفة وحينئذ يستوجب الأمر النذار وبهذا المفهوم تكون المادتان متناسفتين تماماً وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع أنا أرى أن المادة ( ٢٣ ) هي الاصل . وهو اذا كانت السلعة مخالفة للقياسات المعتمدة بحق للمدير العام فوراً بدون

تأخير لأمر يتعلق بصحة عامة أو بخطورة أو ما شابه ذلك أن يقرر مصادرة والأكلاف وإذا كانت مستوردة في الميناء إعادة التصدير أو إعادة الصنع إذا امكن فهذا هو الاصل لكن المادة ( ٢٦ ) في اعتقادي اتت وقالت باراعي المادة ( ٢٣ ) ، نهت لمراعاة المادة ( ٢٣ ) ولكن هنالك حالات ليس بالضرورة أن يأخذ هذا القرار القاسم الشديد ، أعطت المرونة باعطاء انذار خطي بتعديل المواصفات في امكانية تعديلها ، وإذا لم يتجاوب مع الانذار الخطي أي أن البضاعة في السوق ليست بمرحلة خطورة البضاعة التي نصت عنها المادة ( ٢٣ ) فاعطاه مهلة الانذار ان يعدل هذا الموضوع وأن يأتي المدير العام لهذه غايات المادة ( ٢٦ ) دعني اقول يقسم ظهر هذا الشخص سواء كان تاجراً او صانعاً ، اعطاه مدة انذار ولم يتقيد في مدة الانذار عندئذ تتخذ الاجراءات كما وردت تقريباً في المادة ( ٢٣ ) ولكن يسبقها الانذار فلذلك ابقاء المواد كلها كما هي انا اعتقد لا يوجد غضاضة ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي الرئيس ، طرح معالي وزير العدل في مذاخلته مفهوماً جديداً للقانون ويختلف تماماً مع فهمي للقانون ولما أقره المجلس الكريم حتى

الآن .

تفضل معاليه وذكر أن المادة ( ٢٦ ) تتعلق بالمواصفات المعتمدة الاختيارية ، فهل قصد معاليه أن المواصفات المعتمدة الاختيارية يجب الالتزام بها تحت الانذار وطائلة العقوبة لا أعتقد أن هذا هو فهمنا لعبارة الاختيارية للمواصفات ، المواصفات الاختيارية كما تفضل الأخوة الزملاء وكما وافق المجلس تتكلم عن مواصفات محتملة اختيارية يجوز التقيد بها ويجوز مخالفتها الى الأحسن او مواصفات لا تتعلق بنوعية السلعة نفسها .

فأريد أن استوضح من معالي الأخ الوزير لتتلق على مفهوم واحد ، لا توجد عقوبات لمخالفة مواصفات معتمدة اختيارية والمادة ( ٢٦ ) لاعلاقة لها بالمواصفات الاختيارية تتكلم كل هذه المواد المتعلقة بالعقوبات عن المواصفات الالزامية ارجو أن يكون هذا هو الفهم المشترك ، شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، لين ما بهي معالي وزير العدل نسمع معالي المقرر ومن حقه علينا أن نصفي اليه .

السيد المقرر : يا سيدي الصحيح اوضح مندوب دائرة المواصفات والمقاييس الحكم بشكل دقيق كما أراه وعززه بذلك دولة الاستاذ مضر بدران ولذلك لا أرى اي تناقض بين مادة ( ٢٣ ) التي تتكلم عن حكم عام

وعن اجراءات المادة ( ٢٦ ) .

يعني هناك اذا تبين أن السلعة تخلفت عن مواصفة قياسية الزامية فعلى المدير او للمدير ان يقرر مصادرتها الى آخره كحكم عام .

جاءت المادة ( ٢٦ ) لتقرر الاجراءات بالنسبة للمنتج وبالنسبة لمستورد يضع هذه البضاعة في مستودعاته لحد الآن لم يجري توزيعها في السوق فكان هذا الحكم متخصص بحقيقة الأمر في من يتيج ولم يوزع حتى الآن بشكل عام او المستورد ولم يوزع هذه البضاعة بشكل عام .

ولذلك لا تناقض بين المادتين واعتقد ان موقعها ورد بالشكل الصحيح وشكراً .

دولة رئيس المجلس : سعادة الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : سيدي الرئيس قبل قليل توجهت الى معالي وزير العدل باستيضاح حول المواد العقابية وإذا هذه المواد تنطبق على التقيد بالمواصفات الالزامية ام انها ايضاً تنطبق على المواصفات الاختيارية .

التي لا أرى أي امكانية في التشريع ان تعطي لمواطن أن يصنع او يستورد مادة بمواصفة اختيارية ثم اذا اختار أن لا يأخذ بهذه المواصفة ان تعاقبه عليها فقد اجاب معالي وزير العدل عندما بيأت حول هذا الموضوع اجاب بأن



المواد العقابية تسحب فقط على المواصفات القياسية للمعمدة الالزامية ، اما اذا كانت اختيارية فمفهومنا لكونها اختيارية انها ارفع مستوى من المواصفات الالزامية اساساً والا لماذا اصدرها وهي لغاية تشجيع التصدير والمناقسة في الاسواق العالمية الى آخر ذلك .

أما أن يقوم مصنع ويخالف مواصفة اختيارية فكيف يعاقب على ذلك ؟ وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً بعدما نسمع معالي الاستاذ ذوقان بك نسمع السيد مدير المواصفات حتى يعطينا الصورة الحقيقية لهذه الاجراءات والمخالفات .

معالي الاستاذ ذوقان .

السيد ذوقان الهنداوي : سيدي الرئيس انا كنت استأصل عن مادتين وردن في مشروع الحكومة بنفس المعنى ونفس الكلمات لكن باحكام او بعقوبات لتسميها باحكام عقابية مختلفة . اذا سمحت لي انا كمدير عام لهذه المؤسسة اذهب ووجه كتاب الى تاجر او الى مصنع انتج سلعة معينة او تاجر بسلعة معينة اقول له في كتابي انا كمدير عام :

اعتماداً على المادة ( ٢٣ ) او اعتماداً على المادة ( ٢٣ ) من قانون كذا كذا بما انه السلعة او المادة التي عندك تخلفت او لا تنطبق عليها

الشروط والمواصفات القياسية المعمدة فقد قررت ائتلاف او مصادرة ... الى آخره . العقوبات الموجودة الاجراءات الموجودة في المادة ( ٢٣ ) ألا يستطيع صاحب المصنع أنا عم اقول له اعتماداً على المادة ( ٢٣ ) انا فهمتها هيك ، انا كموظف تنفيذي بدي أنفذ القانون الذي أمامي .

ألا يستطيع صاحب هذه السلعة مالك هذه السلعة ان يقيم علي دعوى ويقول اعتماداً على المادة ( ٢٦ ) التي هي استخدمت نفس الكلمات انه سلعتي ما فيهاش المواصفات القياسية للمعمدة وانا اعترف كصاحب سلعة ما فيها شي .

لكن كان يجب عليك يا مدير عام استناداً للمادة ( ٢٦ ) أن توجه إلي ائذاراً بالأول قبل أن تصدر هذه السلعة . من الأصح ، هل تصرف المدير العام وهو اعتمد على القانون ، اعتمد على مادة في القانون التي هي ( ٢٣ ) أم تصرف مالك السلعة الذي اعتمد على المادة ( ٢٦ ) ؟

قال انا معترف معه أنه انا سلعتي ليست تنطبق عليها المواصفات القياسية العامة وتخلفت ومخالفة الى آخره . لكن كان عليك أن توجه إلي ائذاراً بموجب المادة ( ٢٦ ) .

هذا كان الحقيقة سؤالي من ناحية

قانونية ، شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : سيدي كنت اشرت انه نحن بحاجة الى أن نسمع فهم مندوب دائرة المواصفات والمقاييس ثم اعلق بعدها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المدير العام لدائرة المواصفات والمقاييس .

السيد مدير المواصفات والمقاييس : شكراً دولة الرئيس ، حقيقة المادة ( ٢٣ ) جاءت مطلقة لجميع السلع الموجودة في الاسواق المحلية .

عندما نراقب هذه السلع في الاسواق المحلية نجد أن بعض السلع تصنع محلياً ، الآن المادة ( ٢٦ ) تشديداً للعقوبات على المصنع الذي ينتج هذه السلع ، بداية يجب عليه أن يساهم في سحب هذه السلع من الاسواق المحلية خلال الانذار لان مديرية المواصفات تقوم ايضاً بالتفتيش على الاسواق وسحب هذه السلع والعقوبة الثانية الاشد انه المؤسسة تملك الحق الآن بعد أن تبين ان هذا المصنع يخالف للمواصفات ويقوم بطرح مواد غير مطابقة للمواصفات لها الحق في اغلاق لهذا المصنع المادة ( ٢٣ ) بجميع السلع والموجودات في

الاسواق المحلية .

المادة ( ٢٦ ) حقيقة وكل المواد عندما نتكلم للمواصفة القياسية للمعمدة المقصودة هنا المواصفة القياسية للمعمدة الالزامية والعقوبة تطبق على المصانع غير الخفيفة وعلى المستوردين غير الخفيفين بالمواصفات القياسية للمعمدة الالزامية لهذه السلع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي ، على ضرة التوضيح الذي تفضل به مندوب مديرية المواصفات والمقاييس واخلد بعين الاعتبار التساؤلات التي اثرت بذكر انا فعلاً بحاجة لفض الاشتباك الواقع لهذا الموضوع .

هناك اصرار من دائرة المواصفات والمقاييس واصرار من القانون ايضاً ان العقوبة ترتب في حالة واحدة هي مخالفة المواصفة الالزامية في غير ذلك لاعتقوبة ولا يجوز ترتيب عقوبة ولا ائذار .

لذلك لابد من فهم المواد بطريقة تنسجم مع هذا المنطلق ابتداءً . في اعتقادي ان المادة ( ٢٣ ) اعطيت للمدير العام بقولها ( للمدير العام ) وليس ( على المدير العام ) ان يتصرف في مسلكين ازاء السلع له في حالة معينة ، في حال تخلف السلعة او المادة عن

هكذا من اجل

السيدة نائلة الرشدان : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة في المادة ( ٢٣ ) تعطي للمدير العام أن يصدر أمر خطي لمصادرة سلعة موجودة في الاسواق ، او إتلافها أو إعادة صنعها .

لكن الانذار الموجود في المادة ( ٢٦ ) بغض النظر انه أتلفه هذه المادة أو أعادوا تصديرها أو أعادوا صنعها أنه ترسل انذار لصاحب السلعة بأن يتقيد بالموصفات لبضاعة ستتنتج فيما بعد في المصنع .

فهذا الانذار هو من أجل أن يتقيد بالموصفات بالصناعة التي ستتنتج ، لأنه قلنا اذا تبين أي سلعة او مادة ليس مطابقة للمواصفات للمعتدة يترتب ان ترسل انذاراً خطياً الى صاحب تلك السلعة أو المادة أو منتجها تطلب منه أن يتقيد بتلك المواصفات خلال مدة محددة .

إذا تطلب منه أن يتقيد حتى لو أتلفت المادة أو البضاعة الموجودة في الاسواق تطلب منه أن يتقيد بانتاج بضاعة التي ستتنتج فيما بعد أن تكون مطابقة للمواصفات وهذا الانذار يعطيها الحق فيما بعد بأنها تغلق المصنع اذا لم يتم التقيد بهذا الانذار وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الأستاذ راغب إبراهيم .

الخضوع لمواصفة قياسية معتمدة له وفقاً والزامية، وفقاً لجسامة المخالفة ان يصدر أمراً خطياً بمصادرتها فوراً ، هذه هي الحالة الأولى .

الاشكال نجم عن قولنا هنا أن المواصفات القياسية للمعتدة في المادة ( ٢٦ ) هي الزامية ايضاً ، لو لم نقل انها الزامية ، لو كان تفسيرنا فقط على انها المواصفة المعتمدة الالزامية ، عفواً سيدي اريد أن استرسل فاقول من منطق الالزامية ليتبين أولاً أن كل مواصفة معتمدة هي مواصفة الزامية .

يكون تفسير المادة ( ٢٣ ) كما اسلفت ان للمدير صلاحيتين ، صلاحية عليه أن يمارسها اذا رأى أن فيها مخالفة جسيمة للمواصفة حينئذ يصدر أمراً خطياً بالمصادرة فوراً . وفي حالة أخرى لا يرى فيها هو وفق صلاحيته وتقديره المطلق بدليل كلمة ( للمدير ) له أن يوجه انذاراً للقيام بالمطابقة .

هذه الصلاحية الجديدة يجب أن تقرأ مع الصلاحية الموجودة في المادة ( ٢٣ ) . بدون الفهم لهاتين النقطتين معاً لا يمكن أن نوفق بين المادتين وفي جميع الاحوال اعتقد أننا بحاجة الى إعادة صياغة لكي يزال اللبس بين هاتين المادتين وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة السيدة نائلة الرشدان .

وفي هناك مواصفة مطابقة أصلاً وهذه السلعة مخالفة لتلك المواصفة تصادر فوراً .

المادة ( ٢٦ ) تقول :

إذا تبين أن أي سلعة أو مادة ليست مطابقة للمواصفة القياسية للمعتدة يعني لو افترضنا أنه طبقت مواصفة قياسية اليوم وكان في السوق بضائع غير مطابقة لتلك المواصفة فالأساس مش انها تؤخذ وتتلغ ، الأساس أنه ينلر صاحبها او يعاد تصديرها أو تصنع من جديد وإذا تخلف عن القيام بذلك تنطبق احكام المادة الثانية .

ففي المادة ( ٢٣ ) ينحكي عن سلعة موجودة في السوق مخالفة لمواصفة قياسية مطابقة ، في المادة ( ٢٦ ) ينحكي عن سلعة خالفت المواصفة لأنه وضعت مواصفة قياسية بعد وجودها في السوق ، أو بعد وجودها في المصنع ، ففي هذه الحالة نحن بحاجة الى انذار صاحب المصنع باعادة تصنيعها أو صاحب المستورد باعادة تصديرها أو إتلافها اذا لم يتمكن من ذلك ، ففي فرق رئيسي بين المادتين .

دولة رئيس المجلس : سعادة الاخ محمد عودة القرحان .

معالي وزير التموين : شكراً دولة الرئيس ، حقيقةً يجب أن نميز بين بضاعة موجودة في مصنع وبضاعة موجودة في البوند لم تطرح بعد في السوق وبين بضاعة وجدت في السوق مخالفة للمواصفات سواء كانت مستوردة او متنتجة محلياً .

البضاعة الموجودة في السوق مخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة في الاردن ، لا يوجد مجال للانذار بشأنها فهي مخالفة فاداً يجب أخذ قرار سريع بمصادرتها أو إتلافها اذا كانت تؤثر على الصحة العامة .

أما اذا كانت البضاعة لاتزال في حوزة المصنع أو في حوزة البوند في الجمارك فتندلج يوجه للمستورد أو للصانع حسب الحال انذاراً بالتقيد بالمواصفة قبل طرح السلعة بالسوق للتقيد واذا لم يتقيد تتم المصادرة والاجراعات الأخرى ، انا في اعتقادي هذا هو المفهوم الواضح للعملية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور رجائي المعشر .

الدكتور رجائي المعشر : سيدي الرئيس ، الواقع أن المادة ( ٢٣ ) تتكلم عن سلعة تخلفت عن مواصفة قياسية معتمدة مطابقة يعني اذا كان وجد في الاسواق سلعة





السيد محمد عودة القرعان : سيدي ما تفضل فيه معالي الدكتور رجائي المعشر واضح جداً ، المادة ( ٢٣ ) لحكم خاص بالسلعة التي خالفت المواصفات المعتمدة الإلزامية .

المادة ( ٢٦ ) أي سلعة خالفت سواء للمواصفات الاختيارية أو المعتمدة ينذر صاحبها لحكم هذه المادة غير حكم المادة ( ٢٣ ) ما في أي تناقض بين المادتين ولذلك أجد أن النصين ماشين مع بعض .

دولة رئيس المجلس : شكراً سعادة الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : سيدي الرئيس ، الحقيقة الخلاف الجمهوري أننا اعتقدنا المادة ( ٢٣ ) بعد أن أضفنا إلى المواصفة ( الإلزامية ) لذلك لابد في جميع المواد اللاحقة ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، حيث هي مواد عقابية لابد أن ندخل الإلزامية لأن لا

استطيع أن أفهم كيف يمكن أن تعاقب شخصاً ما أو مصنع على عدم السير في مواصفة اختيارية ، وأرجو من معالي وزير العدل الذي أوضح هذه النقطة لا بد أن يدخل هذا في النص في نصوص المواد بغض النظر عن ترتيبها .

أوردناها في المادة ( ٢٣ ) أدخلنا الزامية لذلك المواد العقابية الأخرى لكي يكون القانون واضح لذلك المواد العقابية الأخرى لابد أن تنص على أن العقوبة تحصل عندما تكون المخالفة في مواصفة الزامية وليس لمواصفة غير الزامية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية والقانونية : شكراً دولة الرئيس ، أنا اتفق مع ما ذهب إليه سعادة الدكتور كمال بأن اللبس قد جاء في غياب كلمة الإلزامية ، صحيح أن ما ورد في المادة ( ١٢ ) الفقرة ( أ ، ب ، ج ، د ) وما ورد في المادة ( ١٧ ) والمادة ( ٢٤ ) البند ( أ ) من الفقرة ( ٦ ) والمادة ( ٢٦ ) في الفقرة ( أ ) ، ( ب ) ، ( ج ) ، أشارت إلى المواصفة القياسية المعتمدة وسكت وكان أو انما يفهم من هذه العبارة في نطاق العقوبات العامة أن المواصفات القياسية المعتمدة هي المواصفات الإلزامية .

الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : شكراً سيدي الرئيس وأرجو أن تأذن لي وأن يأذن لي المجلس الموقر بالقول بأنه ما كان لنا أن نبحر في هذا التيه الذي احتوانا فاتبعنا وإعاقنا .

لو أننا أخذنا بتوصية اللجنة القانونية فيما يتعلق بالمادة ( ١٠ ) وأبقينا على التعبير الذي ورد فيها بأن تعتبر المواصفات التي يوافق عليها المجلس مواصفات قياسية أردنية معتمدة ونقلنا الاختيارية إلى مكان آخر حيث لا يمكن أن يولد إشكال .

لكننا ادعنا للأكثرية بكل احترام وتبجيل وتوقير فكانت النتيجة أن وصلنا ما وصلنا إليه اتفقنا على المجلس الموقر الكريم أن يوافق على مقترح بسيط بأن تعود إلى المادة ( ١٠ ) فإذا وافق والفتكم دولتكم ووافق المجلس الموقر . اعتقد أن أي إمكانية للبس تنتفي حيث شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور رجائي المعشر .

الدكتور رجائي المعشر : سيدي أنا اعتقد ما في لزوم للعودة إلى المادة العاشرة ، المادة ( ٢٣ ) واضحة بقول إذا تخلفت السلعة أو المادة التي تخضع لمواصفة قياسية معتمدة عن مطابقة تلك المواصفة فالحكم يكون إذا

فغياب كلمة ( الإلزامية ) هو الذي أحدث نوع من الالتباس بين أن تكون المعتمدة هي الإلزامية أو أنها اختيارية لكن طالما هناك أصبح في نص يقول أن المؤسسة أن تصدر مواصفات الزامية أو اختيارية فاجد من الضروري إضافة كلمة ( الإلزامية ) في نطاق العقوبات .

أما فيما يتعلق في المادتين ( ٢٣ ) و ( ٢٦ ) الحقيقة لا يوجد هناك أي تعارض وإن كان قد يبدو للوهلة الأولى أن التعارض هو موجود والسبب في ذلك أن مع مراعاة أحكام المادة ( ١٢ ) والمادة ( ٢٣ ) بمعنى جعلت الأصل ما ورد في المادة ( ٢٣ ) وهو حق للمدير بأن يصدر القرار حتى وجد بأن هناك سلعة تخالف المواصفات بمصادرتها أو اتلافها إلى آخره وجاءت المادة ( ٢٦ ) لتقول إذا وجدت هناك سلعة وأعطى هذا الأمر له استثناء عن الأصل وإذا كانت ولا توجد مبررات للمصادرة كما يأخذ بهدوء بتوجيه أنذار وقد يكون هذا قبل مرحلة التوزيع أو إذا كانت السلعة المطروحة والتي لا تتوافر فيها المواصفات هي ليست من الضرورة الكافية لمصادرتها أو اتلافها ، بمعنى أن تعطيه إنذار لغاية سحبها أو عدم توزيعها وتلغى عملية الضرر الذي قد يترتب طالما أنه لا توجد أسباب مبررة وكافية وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي

مجلس الأعيان

تخلفت تلك السلعة .

يعني هناك مواصفة قياسية معتمدة وهذه السلعة تخلفت عنها أو موجودة استوردت وهي غير مطابقة لهذه المواصفة تصادر وللمدير اتخاذ الاجراءات الواضحة .

المادة ( ٢٦ ) تحكي شيء ثاني تقول : اذا تبين ان اي سلعة أو مادة ليست مطابقة للمواصفات القياسية يعني قررت مؤسسة اليوم تطبيق مواصفة قياسية معينة وتبين انه في الاسواق الآن مواد غير منسجمة مع هذه المواصفة .

يأتي المدير ويصادرها ليش ؟ فالمواصفة صارت بعد استيراد هذه المواد وبعد تصديرها ففي هذه الحالة ينزل صاحب المصنع أو المستورد بأنه إما يعيد تصنيعها أو انه يعيد تصديرها وإذا تخلف عن ذلك تطبق عليه العقوبات الواردة .

فواحدة بتحكي عن تخلف المادة عن مواصفة موجودة وواحدة بتحكي عن اذا تبين انه هناك مخالفة لمواصفة قد تكون احدث حديثاً ، ففي فرق بين الاثنين احكامهم مختلفات لمادتين مختلفات ، ما في لزوم لأي اجراء تعديل عليها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، صار واضح ، معالي وزير العدل يعطينا كلمة الفصل

النهائية .

معالي وزير العدل : يا سيدي انا بدي اقترح دفماً لكل لبساً أو غموض وقطعاً لكل الاجتهادات ان يجري تعديل على الفقرة ( أ ) من المادة ( ٢٦ ) بالشكل التالي :

بحيث تصبح ( مع مراعاة احكام المادة ( ١٢ ) والمادة ( ٢٣ ) من هذا القانون اذا تبين ان اي سلعة أو مادة لم تطرح في السوق بعد ليست مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة الالزامية أو انها اصبحت كذلك بصور مثل هذه المواصفات .

يترتب على المؤسسة ان ترسل إنذاراً خطياً الى آخر المادة ( . هذا التعديل من شأنه ان يزيل اللبس في هذه المواضع وأن يعالج الحالة حالة وجود سلع مصنعة مخالفة للمواصفات موجودة في المصنع لم تطرح في السوق بعد أولاً زالت في البولند والحالة الاخرى حالة وجود مواصفة قياسية جديدة تعدل من مواصفة قياسية قائمة وتجعل جزءاً من السلع الموجودة في الاسواق مخالفة للمواصفات .

بهذا التعديل اعتقد اننا نزيل كل لبس ونزيل الاجحاف وننسجم مع منطق الالزامية في العقوبة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، والحق

الان للمقرر معالي المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي سبق أن اوضحت بأن ممثل دائرة المواصفات والمقاييس قد اوضح الموضوع واضح وعززه بذلك دولة الاستاذ مضر بدران .

جاء فيما بعد معالي وزير التكوين وأوضح بشكل ليس فيه أي نوع من الغموض بأن المادة ( ٢٣ ) تحكي عن قاعدة عامة وجاءت المادة ( ٢٦ ) لتقول عن الاجراءات التي يجب اتباعها عن المواد التي لا تزال في حوزة المصنع أو المستودع أو الموزع ولم تطرح بعد في السوق للأستهلاك أو للبيع ورتب عليه اجراءات معينة وطلب منه توجيه الانذار ليعيد تصديرها أو يعيد تصنيعها دون أن يتلف تلك المواد التي وجدت بين ايدي المستهلكين .

أما المواد الأولى كما اوضح معالي وزير التكوين كان واضحاً تماماً بأنها ما دامت انها مخالفة لمواصفة قياسية معتمدة الزامية فيجب ان تتلف .

ولا أرى في ذلك أي نوع من التناقض وأن المادتين جاثتا في موقعها الصحيح ، ولذلك اقترح على دولة الرئيس أن يطرح الموضوع للتصويت .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

محضر الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى المنعقدة في ٥/٥/١٩٩٤ م ٥١

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً ، سيدي الرئيس واعتقد أنه الصورة اصبحت واضحة ولكن مجرد ازالة اي احتمال لاشكالات في المستقبل اقترح مع ابقاء المواد حسب الترتيب كما وردت في القانون والحفاظ على نفس الصياغة ان نضيف كلمة ( الالزامية ) على المادة ( ٢٦ ) بعد عبارة ( ليست مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة الالزامية وايضاً بالفقرة ( ب ) ( أو منتجها بالتقيد بالمواصفات القياسية المعتمدة الالزامية ) وبذلك نكون قد انسجمنا مع المادة ( ٢٣ ) ويصبح الامر واضح وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : هذا ينطبق على الفقرة ( ج ) ايضاً من نفس المادة وكذلك على البند ( ٦ ) من المادة ( ٢٤ / أ ) حيث عرض مواد غير مطابقة للمواصفات القياسية في الاسواق أو في المحال التجارية ، هنا نقول الالزامية ثم بالاضافة الى ما تفضل به دولة السيد زيد الرفاعي ان نضيف ايضاً بالاضافة الى الفقرة ( أ ) و ( ب ) الفقرة ( ج ) للرئيس وينسب من المدير العام اخلاق اي مصنع لا يتقيد بالمواصفات القياسية المعتمدة الالزامية الخاصة بالبيعة للمدة التي يقررها .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر :

هكذا من الأفضل



السيد المقرر : يا سيدي ما تفضل فيه دولة الأستاذ زيد الرفاعي وارد لأنه ينسجم مع اضافتنا لكلمة الزامية في المادة ( ٢٣ ) والذي كنت اعتقد انه غير ضروري ، يعني لو لم تذكر تلك الكلمة ( الزامية ) لكان تطبيق النص واضحاً وصريحاً بأنه لا يمكن ان ترفض اجراءات وعقوبات على اشخاص غير متقدين بمواصفة قياسية اختيارية ، واضح أن الاختيارية لا تعني الازام ولا يترتب على مخالفتها اي نوع من العقاب كما افاد معالي وزير العدل .

لكن أما وقد أضفنا كلمة ( الزامية ) في المادة ( ٢٣ ) فاني أؤيد ما تفضل به دولة الأستاذ زيد وعرضه الدكتور كمال الشاعر باضافة كلمة الزامية على كل المواد اللاحقة التي تشتمل على عقوبة لكي نحسم هذا الموضوع نهائياً أي مادة فيها عقوبة على مخالفة مواصفة يجب ان توصف تلك المواصفة بانها مواصفة قياسية معتمدة الزامية ، وهو أمر عادي نستعرض المواد كلها ونضيف هذه الكلمة اينما وجدت .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الاخ ، الان نأتي للمادة ( ٢٦ ) وقبلها المجلس كما توصي اللجنة بقبولها ، في اخوان اقترحوا ان تضاف كلمة ( الزامية ) بعد المواصفات القياسية المعتمدة ، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟ شكراً لكم .

أين المواقع الأخرى التي بدعها إضافة كلمة الزامية ؟ معالي وزير الدولة .

معالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية : شكراً سيدي دولة الرئيس ، اذا كان هناك قرار من المجلس الكريم باضافة كلمة ( الزامية ) فلا بد أن تسري على المادة ( ١٢ ) (أ) و (ب) و (ج) و (د) والمادة ( ١٧ ) والمادة ( ٢٤ ) من البند (أ) الفقرة ( ٦ ) والمادة ( ٢٦ ) (أ) و (ب) و (ج) لانه مجلس النواب اضاف الحقيقة المادة ( ٢٣ ) كلمة الزامية فيكون هناك انسجام بعد كل عبارة تنتهي بالمعتمدة تصبح الازامية حتى يكون في مجال لتطبيق العقوبات في حال المخالفة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً دولة الرئيس يا سيدي مادام توجه المجلس الى فقط اجراء التعديل باضافة الازامية فقط ارجو التشديد على التفسير الذي قدمه معالي وزير التموين حول المقصود في الفقرة (أ) من المادة ( ٢٦ ) خول الحالة لكي لا يضار مستقبلاً الى محاولة التفلت من حكم المادة ( ٢٣ ) بضرورة تطبيق احكام المادة ( ٢٦ ) .

دولة رئيس المجلس : بدنا نعود الى كل المواقع التي يرى المجلس الكريم اضافة كلمة

( الزامية ) ضرورة لازالة الغموض او التناقض .

معالي وزير العدل : يعني يا سيدي انا الذي اقصدته انه يفهم من خلال هذه المذاكرة ان المادة ( ٢٦ ) تطبق في احوال معينة هي الاحوال التي شرحها معالي وزير التموين وهي حالة ورود سلعة وجود سلعة في البولند أو تغيير المواصفة القياسية أو وجود السلعة في المصنع ولم توزع بعد للتداول ، هذه هي الحالات التي تطبق فيها المادة ( ٢٦ ) .

هذا جزء من تفسير المادة ولا يمسك ذلك يظل المحذور بالتمسك بحكم المادة ( ٢٦ ) . هذا الذي أردت إيضاحه وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : عفواً يا سيدي بأرجع وكرر الذي قلته أولاً في كل مادة تشتمل على إزام مالك السلعة بعقوبة أو اجراء معين فيجب ان نضيف كلمة الزامية انسجاماً مع ما أوردناه في المادة ( ٢٣ ) والذي أرجع وكررته لو ما اضفناه لكننا لم نتعرض لمثل هذا الألتباس .

وتنتهي بذلك ، والموضوع بهذا الشكل ما تفضل فيه معالي وزير التموين يشمل ما ذكره معالي الدكتور رجائي بأنه لو كانت مواصفة قياسية محدثة جديدة يشتملها ما تفضل فيه معالي وزير التموين الامور كلها مغطاة بتقديري اذا أضفنا كلمة الزامية مختلف

المواقع أو الفئات من المادة ( ٢٣ ) واعتمدنا التفسير الذي هو الطبيعي بأنه لا يوجد عقوبة لا تترتب عقوبة إلا بنص .

وأن النص يكون إلزامي فيصبح هذا النص يتوجب على مخالفة فرض عقوبة اما اذا كان اختياري فشيء طبيعي بأنه لا يمكن ان توجه اي قانوني الى فرض أي عقوبة في مثل هذه الحالة . لكن اذا ابقينا كلمة الزامية في ( ٢٣ ) فانا ارى اضافتها في كل البنود التي اشترت اليها ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الأستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : اثني على ما تفضل فيه معالي وزير الشؤون القانونية والبرلمانية أن هذا التعديل ضروري ايضاً في المادة ( ١٢ ) وفي المادة ( ١٧ ) وفي المادة ( ٢٤ ) وفي المادة ( ٢٦ ) واتصور هذه التي يجب أن نضيف فيها حيثما ترد المواصفة القياسية المعتمدة الازامية .

كما فعلنا بشأن المادة ( ٢٣ ) لكي يكون التشريع منسجم مع ذاته ، فارجو ان يوافق المجلس على ذلك .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على اضافة كلمة ( الزامية ) بعد المواصفات المعتمدة حيثما وردت في المواد التي

ورد ذكرها ؟ نعم مواد العقوبات شكراً لكم .

ومعالي المقرر مع الامانة العامة يضعونها اباهم حيثما ورد .

الآن تأتي ، المادة ( ٢٦ ) ب ، ج مقبولات ؟ دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً

سيدتي الرئيس ، مجرد استيضاح من معالي المقرر بالنسبة الى البند ( ج ) من الفقرة ( ٢٦ ) سبق وأن قرر المجلس وجوب إتخاذ اجراءات من قبل الرئيس والمدير العام استفساري لماذا نصت الفقرة ( ج ) فيما يتعلق باخلاق المصنع الذي لا يتقيد بالموصفات القياسية المعتمدة الانزامية الخاصة بالبيئة تركت الأمر جوازي وبدأت العبارة ( للرئيس ) وليس ( على الرئيس ) شكراً سيدتي .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر ، هل لديك توضيح بشفي البال .

السيد المقرر : التوضيح الصحيح مرتبط كلياً وبشكل نهائي مع الفقرة ( د ) من المادة ( ١٢ ) الذي شطينا فيها عبارة أو كنا كلجنة بدنا نشطب في مجال المحافظة على البيئة والصحة المهنية .

الصحيح انه ، أولاً الألام لا يجوز ان نقول للرئيس أو على الرئيس تتسبب من المدير العام اخلاق كذا ، لانه المفروض أن يكون أمر

تقديري لا يتقيد بالموصفات القياسية المعتمدة الخاصة بالبيئة للمدة التي يقررها ، يعني يجوز ان يعطى انذار يطبق الى حد متاح للبلد فيما يتعلق بالمواد الصلبة أو المياه العادمة التي تخرج من المصانع يمكن اذا وضع أولاً ( على الرئيس ) يمكن يكون فيها تشدد غير مبرر ولا يراعي الظرف القائم حالياً .

أما انها تتناقض انا لا ارى فيها اي نوع من التناقض حقيقة الامر لا ارى تناقض .

دولة رئيس المجلس : اذاً يا دولة ابو سمير ماشيه ، يعني التقدير ، نعم موافقين عليها كما جاءت الفقرة ( ج ) ؟ شكراً لكم المادة ( ٢٧ ) .

السيد المقرر : المادة ( ٢٧ ) توصي اللجنة بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب مؤيداً بذلك المشروع .

دولة رئيس المجلس : النواب كما جاء في مشروع الحكومة ، هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة ( ٢٨ ) المادة الخاصة باصدار الانظمة رأيت اللجنة ان تعييف الى ذلك ( بما في ذلك انظمة الرسوم ) لمجلس الوزراء اصدار الانظمة . اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ) فاذا ترتب على هذا القانون فرض رسوم اللجنة ترى إعطاء هذا الحق الى مجلس

الوزراء .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : الحقيقة استفساري ليس حول انظمة الرسوم انا حول ما ورد الا يجب أن يرد في المادة ( ٢٨ ) ما ورد في المادة ( ٢٧ ) عندما قلنا ( كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو أي نظام أو تعليمات صادرة بمقتضاه ... ) .

ألا يجب أن نذكر في المادة ( ٢٨ ) ( مجلس الوزراء اصدار الانظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ) ؟ .

فقط يعني سؤال لمعالي المقرر ، اما هديك كما ترى اللجنة القانونية اضافة انظمة الرسوم .

الحقيقة سبب سؤالي اذا سمح لي اخواني في المجلس سبق في وزارة التربية والتعليم انه ما قدرتش تصدر تعليمات لنظام امتحان الشهادة الثانوية العامة لأنه لم يكن في قانون التربية والتعليم مادة توجب اصدار التعليمات ، نعيمز مجلس الوزراء اصدار التعليمات بموجب القانون ، فهل هنا واردة ام لا ؟ بالله بس سؤال استفسار .

مجلس الوزراء اصدار الانظمة والتعليمات اللازمة بحيث اذا احتاج مجلس

الوزراء اصدار تعليمات يكون في له مرجعية قانونية ، ايضاً السؤال قانوني وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : مراتب التشريع عندنا كما هي واردة في الاردن تنحصر في الدستور والقوانين والانظمة .

ولذلك ما يمكن ان ينص عليه بالنسبة لمجلس الوزراء هو تشريع هذا يعتبر نظام .

أما التعليمات فقد تعطى لجهات معينة وهي أمور اجرائية يرتب على مخالفتها في بعض الاحيان اذا ورد النص على ذلك . أما حقوق مجلس الوزراء عادة لا يصدر تعليمات ، يصدر فقط الانظمة طبعاً ليس لمجلس الوزراء فقط يعني تميز بالارادة الملكية ليصبح نظام .

أما التعليمات فتعطى للأجهزة بذاتها وقد يرتب على مخالفتها ايجاد عقوبة اذا نص القانون على ذلك .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : واضح الذي تفضل فيه معالي المقرر بس انا ضربت مثل حالة معينة يعني الا يستطيع مجلس الوزراء أن يصدر تعليمات ، انا اعرف مجلس الوزراء

تكون هذه الاصل



يصدر أنظمة ، لكن ألا يستطيع ان يصدر تعليمات وإذا أراد أن يصدر تعليمات معينة في مثل هذا القانون ، هل يحق له بدون الإشارة في القانون الى حق مجلس الوزراء باصدار هذه التعليمات لتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد المقرر : انا اثناء سؤال معالي الاستاذ ذوقان حاولت العودة الى صلاحيات المجلس لأنني أقدر أن التعليمات يمكن ان قد نص عليها بأنها من صلاحيات المجلس وفي هذه الحالة ليس بالضرورة أن تصدر التعليمات من أكثر من جهة .

فإذا أذنت لي لحظة ، الصفحة ( ٨ ) المادة ( ٨ ) الفقرة ( ر ) اصدار التعليمات التنفيذية والفنية المتعلقة بأعمال المؤسسة .

وبذلك أليط اصدار حق التعليمات الى مجلس ادارة المؤسسة وليس بالضرورة ايراد هذا النص مع مجلس الوزراء .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي ، انا لا أرى ما يبرر اضافة عبارة بما في ذلك أنظمة الرسوم التي اقترحها اللجنة القانونية الموقرة المادة كما وردت في مشروع القانون . تتكلم عن حق مجلس الوزراء في اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا

القانون فإذا وجد مجلس الوزراء العالي أن تنفيذ احكام هذا القانون تتطلب اصدار أنظمة للرسوم فهذا من حقه ولا أرى ما يبرر أن نضيف عبارة تتعلق بأنظمة الرسوم لانها مغطاة بالنص كما ورد في المشروع وكما أقره مجلس النواب ولذلك اقترح عدم الموافقة على تسبب اللجنة القانونية وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، انا استغرب من اللجنة القانونية تذكر أنظمة الرسوم وتضيفها يعني ، مشروع جاي من الحكومة يقول لك اصدار أنظمة ، يعني التزود من اللجنة القانونية مع احترامها لها ليش انه أنظمة الرسوم ، حكومة مش طالبة رسوم .

لا خلدي رسوم . انا أول مرة أشوف هيك اقتراحات من لجنة على مجلس .

فلذلك لا أرى وجوب هذه المادة اهدأ .

دولة رئيس المجلس : لا لزوم للاضافة ا

دولة السيد مضر بدران : واحد لا يريد رسوم لا خد رسوم ا

دولة رئيس المجلس : طيب اذا نحن في المادة ( ٢٨ ) ، معالي المقرر .

السيد المقرر : اعتقد أنه كان في رأي

للجنة وللأسف الشديد انا لم اكن حاضراً عند مناقشة هذه المادة بالذات .

اذا لم يرد في القانون نص على جواز استيفاء رسوم معينة فلا يمكن اصدار نظام يخول مجلس الوزراء او يخول المؤسسة الحصول على أية رسوم .

ولذلك انا اعتقد ان كلمة ( بما في ذلك أنظمة الرسوم ) حتى لا تغطي الحاجة لتمكين المؤسسة من استيفاء رسوم لأنه لم يرد في المواد السابقة اية مادة تقول بأن من حق المؤسسة حتى بالقانون يعطي حق للمؤسسة او لغيرها او لمجلس الوزراء تفويض باصدار نظام باستيفاء الرسوم .

ولذلك اذا لم يرد هذا ، سواء صدر ، انا بتقديري هذا تفسيري للقانون نفسه حتى لو صدر مثل هذا النص بتقديري انه ليس بوسع مجلس الوزراء ان يصدر نظاماً للرسوم ولذلك يصفي ايرادها نوع من التزهد غير المفيد .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية والقانونية : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة كان غاية اللجنة من اضافة هذه العبارة هو ما جاء في المادة ( ١٦ ) او لتغطية ما جاء في المادة ( ١٦ ) . مع أن المادة كانت واضحة عندما

ذكرت انه تحدد بموجب تعليمات يصدرها المجلس ، طبعاً مجلس المؤسسة اجور الفحص والاختبار والتحليل والمعايرة الى غير ذلك فكانوا الأخوان رأبهم ان تضاف هذه العبارة حتى تعطي المادة ( ١٦ ) شرعية استيفاء مثل هذا النوع وسمي بالرسوم مع انه لا أجد ضرورة لاضافة هذه العبارة طالما ان المادة ( ١٦ ) لا ترد في قانون وتغطي صلاحية وشرعية باستيفاء اجور الفحص والاختبار والتحليل ، وليس هو رسم بمعنى الرسم وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : سيدي تعقياً على ما تفضل به معالي المقرر ارجو ان الفت نظره الى المادة ( ٢٠ ) من القانون والتي وافق عليها المجلس الكريم والتي تنص : ( على الرغم مما ورد في اي تشريع آخر لا تغني اي وزارة او دائرة حكومية او مؤسسة رسمية عامة او اي شخص طبيعي او معنوي من الرسوم والتكاليف المالية والاجور وبدلات الانتفاع التي تفرض مقابل الاعمال والخدمات التي تقوم بها المؤسسة او تحقق لها بمقتضى هذا القانون او الأنظمة الصادرة بمقتضاه او التعليمات التي يصدرها المجلس . وبالتالي حتى التعليمات تأخذ رسوم بموجب هذا القانون وكما تفضل دولة الاخ ابو حماد لجن

هكذا منه الأصح

تتكلم عن الرسوم والتكاليف المالية والاجور وبدلات الانتفاع وبالتالي اذا اعتمدنا النص كما ورد من الحكومة وكما وافق عليه مجلس النواب فيفي بالفرض لأنه يعطي مجلس الوزراء الحق باصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ولا داعي للاستزادة وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : شكراً دولة الرئيس ، قبل ان نسأل لماذا ورد هذا النص جدير بالسؤال بانه ما المانع من وروده .

المادة ( ١١١ ) من الدستور تقول : لا تفرض ضريبة او رسم الا بقانون ولا تدخل في بابهما انواع الاجور التي تتقاضاها الخزانة المالية مقابل ما تقوم به دوائر الحكومة من خدمات للأفراد او مقابل ... الى آخر النص ، ولكي لا ينشأ اي ليس هذه بدل الخدمات نريد أن نسميه رسم خدمات ، رسوم خدمات مالمالذي يمنع ولكي لا ينشأ ليس او اجتهد مخالف ارتأينا أن يضاف هذا النص .

واذا كان مقدراً علينا قدر الاختلاف فليحذف اذا كان المجلس الموقر غير مقتنع به لكن ما الضير في ان يرد ، فليقتنعوا يا سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر المادة ( ١٩ ) تقول تكون واردات او تتكون من الرسوم والاجور التي تتقاضاها مقابل خدماتها لليؤسسة .

السيد المقرر : عفواً كلمة ( الرسوم )

تتكلم عن الرسوم والتكاليف المالية والاجور وبدلات الانتفاع وبالتالي اذا اعتمدنا النص كما ورد من الحكومة وكما وافق عليه مجلس النواب فيفي بالفرض لأنه يعطي مجلس الوزراء الحق باصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ولا داعي للاستزادة وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، صار الامر واضح ، معالي الدكتور كامل ابو جابر .

الدكتور كامل ابو جابر : اثني على ما تفضل به دولة الاستاذ زيد الرفاعي واقترح التصويت عليه .

دولة رئيس المجلس : اذا الحقيقة التصويت على توصية اللجنة باضافة عبارة ( بما في ذلك انظمة الرسوم ) ، السيد المقرر .

السيد المقرر : معلى اعطى اضافة ان ما اشير اليه في المواد الأخرى من التكاليف المالية والاجور وبدلات الانتفاع هي كلها ليست رسوم وباعتقد في المادة ( ٢٠ ) انراد كلمة رسوم لا تعطي ايضاً الحق لمجلس الوزراء باصدار نظام استيفاء رسوم فهي هناك زائدة وغير مفيدة او لا يجوز ان ترد لكنها مرت على كل حال .

لا يوجد نص في هذا المشروع في مشروع القانون يعطي الحكومة حق اصدار نظام لاستيفاء رسوم اما التعليمات التي اشير

في هذه الحالة هي زائدة والبدلات بدلات الخدمة هي ليست رسوم والدقة في التشريع تقتضي الصحيح شطب كلمة ( الرسوم ) في هذه الحالة ، اما انها غير ضارة لكنها ايضاً غير مفيدة .

قطعاً الاضافة غير مفيدة لانه حسب وجهة نظري من الناحية القانونية أنه هذا النص لا يعطي الحق لمجلس الوزراء لاصدار نظام يفرض فيه رسوم . لكن بدل الخدمات اعطيت لمجلس الادارة وهي ليست من الرسوم كما هو صريح في المادة التي اشار اليها الاستاذ جودت السبول .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نعود للتصويت ، اللجنة القانونية اوصت المجلس الكريم باضافة عبارة ( بما في ذلك انظمة الرسوم ) من يوافق على هذه التوصية ؟

السيد الامين العام : ( ٥ ) من ( ٢١ ) .

دولة رئيس المجلس : ( ٥ ) من ( ٢١ ) لم تفر هذه التوصية واخذنا بما جاء في المشروع من مجلس النواب .

السيد المقرر : المادة ( ٢٩ ) اللجنة توصي بالأخذ بما ورد في قرار مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة بقبول هذه المادة كما جاءت من النواب ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : وكذلك المادة ( ٣٠ )

السيد جودت السبول : اود أن أقرأ لمعالي المقرر اذا سمح نص الفقرة ( ٣ ) من المادة ( ١٣ ) من النظام الداخلي .

السيد جودت السبول : اود أن أقرأ لمعالي المقرر اذا سمح نص الفقرة ( ٣ ) من المادة ( ١٣ ) من النظام الداخلي .

السيد جودت السبول : اود أن أقرأ لمعالي المقرر اذا سمح نص الفقرة ( ٣ ) من المادة ( ١٣ ) من النظام الداخلي .

يقوم المقرر بوضع التقارير المقتضاة عن كل مشروع او اقتراح يحال على اللجنة ، ويتولى ايضاح مقرراتها والدفاع عنها عند مناقشتها في المجلس .

وشكراً سيدي الرئيس .

السيد المقرر : يعني انا هنا مقرر طارئ الصحيح والذي زاد من صعوبة مهمتي التي لم اكن حاضراً الجلسة التي اقرت فيها هذه المادة



دولة رئيس المجلس : في المادة ( ٣٠ )  
ايضاً كما جاءت من مجلس النواب والنواب  
كما جاءت في مشروع الحكومة .  
هل يوافق المجلس الكريم ؟  
شكراً لكم .  
السيد المقرر : المادة ( ٣١ ) توصي  
اللجنة بالموافقة عليها ايضاً .

دولة رئيس المجلس : ايضاً المادة ( ٣١ )  
نفس الشيء وهي آخر مادة مجلس الوزراء  
والقانون بمجموعه في ضوء تعديلاتكم .  
هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .  
« هذه هي نص التعديلات التي أجراها  
المجلس على مشروع قانون المواصفات  
والمقاييس لسنة ١٩٩٣ وسيعاد مشروع  
القانون الى مجلس النواب » .

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
مجلس الأعيان

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٥٩٨

التاريخ : ٢٦ / ١١ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٧ / ٥ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب الالفخم

اشارة الى كتابكم رقم ١٠٣٤ تاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٩٤ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الرابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى  
المنعقدة بتاريخ ٥ / ٥ / ١٩٩٤ ، الموافقة على ( مشروع قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٩٣ )  
كما ورد من مجلس النواب مع اجراء بعض التعديلات عليه .

أبعث لكم مشروع القانون المذكور كما عدله مجلس الاعيان لمرضه على مجلسكم الكريم  
لاجراء المقتضى .

واقبلوا الاحترام ،،،

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

هكذا منه الاصل

التعديلات التي أجراها مجلس الأعيان  
على مشروع قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٩٣

المادة ( ٢ ) التعريف :

علامة الجودة : الموافقة على التعريف كما ورد في مشروع الحكومة .

المادة ( ٥ ) الفقرة أ البند ١٣

شطب كلمة ( جواز ) الواردة في مطلع هذا البند .

المادة ( ٦ ) الفقرة - أ -

أولاً : البند ١٠ -

اعادة صياغته على النحو التالي :

١٠ - ممثل عن الجامعات الاردنية عضواً .

ثانياً : البند ١٤ -

اعادة صياغته على النحو التالي :

١٤ - ممثل عن الجمعيات الاهلية لحماية المستهلك عضواً .

ثالثاً : البند ١٥ -

اعادة صياغته على النحو التالي :

البند ١٥ - ممثل عن الجمعيات الاهلية لحماية البيئة عضواً .

رابعاً : اضافة بند جديد الى الفقرة - أ - برقم ١٦

١٦ - ممثل عن وزارة الزراعة عضواً .

خامساً : الفقرة ب -

الموافقة عليها كما وردت في مشروع الحكومة مع شطب كلمة ( وزياتهم ) الواردة فيها

والاستعاضة عنها بكلمة ( وزياتهم ) .

المادة ( ١٢ )

اضافة كلمة ( الالزامية ) بعد عبارة ( المواصفات القياسية للمحمدة ) الواردة في الفقرات

( أ - ب - ج - د ) .

المادة ( ١٧ )

اضافة كلمة ( الالزامية ) الى آخر المادة ( ١٧ ) .

المادة ( ٢٤ )

اضافة كلمة ( الالزامية ) بعد كلمة ( القياسية ) الواردة في بند ( ٦ ) من الفقرة - أ - .

المادة ( ٢٦ )

اضافة كلمة ( الالزامية ) بعد عبارة ( .... المواصفات القياسية للمحمدة ) في الفقرات

( أ - ب - ج ) .

رئيس مجلس الأعيان

أمين عام مجلس الأمة

احمد اللوزي

صالح الزعبي

السيد الأمين العام : ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة الى موعد يوم الاثنين القادم الساعة العاشرة والنصف وجدول

الأعمال بين ايديكم قانون المالكين والمستأجرين .

( انتهت الجلسة )

رئيس مجلس الأعيان

أمين عام مجلس الأمة

احمد اللوزي

صالح الزعبي